مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025

دور الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق طلب جديد – مصر أنموذجًا الفترة: ٢٠١٤ – ٢٠٢٣

The role of investment in social protection in advancing economic development and creating new demand - Egypt as a model: Period: 2014 – 2023

دكتور/ أحمد سمير أبو الفتوح يوسف
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة
D. Ahmed Samir Abu Al-Futouh Youssef

تاريخ الإرسال	2024-10-23
تاريخ القبول	2024-12-01
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاستثمار في الحماية الاجتماعية وعناصره وأهميته، وتمكين الأسرة بشكل خاص في مصر، واستعراض خصائص التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومعوقات تطبيقها. شرح دور الاستثمار في الحماية الاجتماعية في زيادة التنمية الاقتصادية: مصر نموذجا. اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لتوفير الإطار النظري والعملي للدراسة. واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية من الاقتصاديين والقيادات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى. تم تنفيذ الاستبانات خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٤، حيث تم جمع البيانات من عينة مكونة من (٤٨٠) فرداً على محورين، منها (٤١٨) استبانة صالحة خضعت للتحليل الإحصائي. وكانت أهم النتائج: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية على المستوى المعنوي لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في مصر من وجهة نظر الاقتصاديين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية. لا يوجد برنامج اجتماعي واحد يلبي جميع متطلبات الحماية الاجتماعية؛ لذلك يمكن تشكيل حزمة من تدخلات الدعم ضمن برنامج الحماية الاجتماعية المتكامل. ارتكزت خطة الحماية الاجتماعية على عدة أسس مثل (زيادة تطوير الخدمات، وتوسيع برامج الحماية الطبقية، والانتقال من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق لتحسين البنية التحتية). كما تبنت برامج الحماية الاجتماعية في مصر عدة سياسات أهمها: تفعيل دور الحماية في مجال الصحة العامة، زيادة الخدمات في برامج الحماية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة القصوى من البرامج الاجتماعية الموجودة. وأوصت بضرورة الاستفادة القصوى من البرامج الاجتماعية الموجودة، كما يجب أن تشمل الأبعاد الرئيسة التي تشكل برامج الحماية الاجتماعية برامج وآليات (اقتصادية واجتماعية وسياسية)، ضرورة زيادة الاهتمام بالأشغال العامة وبرامج التغذية المدرسية، ضرورة دمج الأهداف والتدابير الخضراء للحد من المخاطر البيئية في جميع الأنشطة الاجتماعية.

الكلمات الدالة: الحماية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الاستثمار الاجتماعي في مصر، التنمية الخضراء.

Summary: The study aimed to introduce the concept of investment in social protection, its elements and importance, and family empowerment in particular in Egypt, and to review the characteristics of economic development, its indicators and obstacles to its application . Explaining the role of investment in social protection in increasing economic development: Egypt as an example. The study relied on the descriptive analytical approach to provide the theoretical and practical framework for the study. It relied on the questionnaire as a tool to collect primary data from economists and leaders working in the field of social protection, and beneficiaries of social protection programs in the Greater Cairo governorates. The questionnaire was implemented during the period from January to June 2024, where data was collected from a sample of (480) individuals on two axes, of which (418) were valid questionnaires that were subject to statistical analysis. The most important results were: the existence of a statistically significant relationship on the moral level to the role of social investment in increasing rates of economic development in Egypt from the point of view of economists and beneficiaries of social protection programs. There is no single social program that meets all social protection requirements, so a package of support interventions can be formed within an integrated social protection program. The social protection plan was based on several foundations, such as (increasing the development of services, expanding class protection programs, moving from in-kind support to cash support, and increasing the value and rates of spending to improve infrastructure). Social protection programs in Egypt have also adopted several policies, the most important of which are: activating the role of protection in the field of public health, increasing services, and social protection programs. The study recommended the need to make maximum use of existing social programs. The main dimensions that constitute social protection programs must include programs and mechanisms (economic, social, and political), the need to increase attention to public works and school feeding programs, and the need to integrate green goals and measures to reduce environmental risks in all activities. Social.

Keywords: social protection, Economic development and social investment in Egypt, Green development.

أولاً: المقدمة:

تناولت عدة دراسات رأس المال الاجتماعي، من وجهات مختلفة كونه يحظى بمكانة بارزة في الفكر الاجتماعي والاقتصادي، فالاستثمار في رأس المال الاجتماعي أحد أهم مقومات بناء المجتمعات، وهو نمط جديد من التنمية الإنسانية الأكثر استدامة، والمنظمات الدولية والحكومات تعملان على توفير أنواع وأشكال مختلفة للحماية الاجتماعية؛ خاصةً الفئات الأقل دخلاً والمهمشة بدول العالم. قدمت (أسماء مجدي، ٢٠٢٣) أن حوالي أربع مليارات شخص في أنحاء العالم يفتقرون للحماية الاجتماعية، ذلك وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية، وأن حوالي ٢٩٪ من سكان العالم فقط ينعمون بتغطية مقبولة من الضمان الاجتماعي، بينما يفتقر ٥٥٪ منهم للعديد من أشكال التغطية.

وتناول (Hemerijck, et al, 2023) الاستثمار الاجتماعي كإطار مفاهيمي لتحليل عوائد الرفاهية والإصلاحات بدول متقدمة اقتصاديًا، وبين أنه يتم تناول فكر الرعاية الاجتماعية من خلال مفهوم تناقص السلع لدى الأفراد، ويتم تحليلها من خلال مصطلحات (إعادة) التوزيع للسلع الضرورية.

وتقدم الدراسة الحالية دور الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق طلب جديد – مصر أنموذجًا (٢٠١٤ – ٢٠٢٣)، من خلال تناولها لإطار مفاهيمي للاستثمار في الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية قبل وبعد تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الجديدة، وكذا دراسة ميدانية باستخدام الاستبانة؛ من خلال أراء بعض الاقتصاديين ومسئولي برامج الحماية الاجتماعية والمستفيدين من تلك البرامج بالقاهرة الكبرى.

ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتم تناول الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة كالتالي:

١-الاستثمار في الحماية الاجتماعية:

تناولت بعض الدراسات رأس المال الاجتماعي، كونه يحظى بمكانة بارزة في الفكر الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، كما تناول (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٢١) أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أحد أهم المقومات الأساسية لبناء المجتمعات، ومفتاحًا لنمط جديد من التنمية الإنسانية الأكثر استدامة، حيث تعمل المنظمات الدولية والحكومات على توفير أنواع وأشكال مختلفة من الحماية الاجتماعية؛ خاصةً للفئات الأقل دخلاً والمهمشة بدول العالم الثالث. فقدمت (أسماء مجدي، ٢٠٢٣) أن حوالي أربعة مليارات شخص في أنحاء العالم يفتقرون للحماية

الاجتماعية، ذلك وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية، وأن حوالي ٢٩٪ من سكان العالم فقط ينعمون بتغطية مقبولة من الضمان الاجتماعي، بينما يفتقر ٥٥٪ منهم للعديد من أشكال التغطية. بينما تناول (Hemerijck, et al, 2023) الاستثمار الاجتماعي كإطار مفاهيمي لتحليل عوائد الرفاهية والإصلاحات في دول متقدمة اقتصاديًا، وبين (هواري، غيرمبين سنة النشر) أن الاستثمار في الحماية الاجتماعية تناول فكر الرعاية الاجتماعية من خلال مفهوم تناقص السلع لدى الأفراد، ويتم تحليلها من خلال مصطلحات (إعادة) التوزيع للسلع الضرورية.

أ. مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتطوره: بينت (نعيمة، ٢٠٢٢) أنه رغم تعدد مفاهيم الاستثمار الاجتماعى، إلا أنه اتفقت أغلب الكتابات على أنه ذلك الاستثمار الذي يحمل مجموعة من المنافع الاجتماعية المتعددة، فقدم (Bierbaum, et al, 2022) تعريف الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي (GIIN) بأنه استثمار يهدف لإحداث أثر اجتماعى وبيئى إيجابى، قابل للقياس، إلى جانب عائد مالى. كما يمكن إجراءه بكافة الاسواق – الناشئة والمتقدمة على حد سواء– مع استهداف مجموعة من العوائد الاستراتيجية للمستثمرين. وقدمت (نعيمة، ٢٠٢٢) تعريف مجلة (TRADE FINANCE GLOBAL) بأنه يتضمن استثمارات مالية تسهم في تنمية العديد من الكيانات التى تقدم وتشارك في خدمات اجتماعيـة وبيئية مستدامة. وقدمت (أسماء مجدي، ٢٠٢٣) نظرة على الاستثمار الاجتماعي وبينت أن من أهداف الأمم المتحدة نحو التنمية الاجتماعية: استحداث نظم وأنظمة حماية اجتماعية جزئية على المستويات الوطنية للجميع؛ حيث تعتبر الحماية الاجتماعية جزء هام من الحق في التنمية، ووضعت حدود لتلك الحماية؛ فقدمت خطة تغطية صحية شاملة للفقراء والضعفاء حتى عام ٢٠٣٠.

بينما تناولت (نعيمة، ٢٠٢٢) آليات الحماية الاجتماعية الرسمية بمصر والوطن العربي والتي تتم من خلال: التعليم والتدريب، الصحة، تنظيم الأسعار ودعمها، وغير الرسمية: مثل المساعدة في البحث عن وظيفة، برامج إعانات الأجور، برامج تمويل الأعمال الصغيرة برامج المساعدات الاجتماعية، الصناديق الاجتماعية، صناديق الخدمات الاجتماعية بالوحدات الحكومية والخاصة، صندوق دعم الطالب، المساعدات النقدية والعينية، دعم الأغذية للمستهلكين، بنوك الادخار للتنمية الاجتماعية (مثل بنك ناصر الاجتماعي)، الجمعيات التعاونية، برامج التنمية المحلية، الجمعيات الخيرية، وغيرهم.

كما تناول (أحمد عبد الحميد، ٢٠١٩؛ خالد، ٢٠٢٠) تطور مفهوم الاستثمار الاجتماعى، فبينا أنّ دمج القيم في قرارات الاستثمار ليس جديداً، حيث أن هناك أمثلة كثيرة؛ بدءاً من الاستثمار المرتكز على الدَّين، ووصولاً لإجراء عمليات تجارية واستثمارات تنطلق من مدى تحقيق

المنفعة الاجتماعية والبيئية، كما قدم أنّ مفهوم الاستثمار الاجتماعي لم يتبلور حتى خمسينيات القرن الماضي، حيث سيطرت على الاستثمار مدرستان متباينتان من حيث الهدف من الاستثمار؛ فالأولى تهدف لتحقيق الربح دون الاهتمام بالعواقب البيئية والاجتماعية، والثانية تهدف للمنفعة الاجتماعية والبيئية دون العوائد المادّية، فكان الاستثمار الاجتماعي جسراً يصل بين المدرستين. بينما استعرض (Trelstad, 2016؛ منال، ٢٠٢١؛ Anton, et al,2022) التطور التاريخي لمفهوم الاستثمار الاجتماعي والتي مرت المراحل التالية:

- خمسينات القرن الماضي: قُدمت مدرستان تهيمنان على الاستثمار؛ حيث قدمت المدرسة الأولى: أنه يتم الاستثمار لتحقيق أقصى مكاسب مالية مع القليل من الاهتمام بالعواقب البيئية أو الاجتماعية. أما الثانية فسعت إلى التبرع برأس المال لتحقيق أقصى فائدة اجتماعية أو بيئية دون اعتبار للعائد المالي.
- أواخر الستينات وأوائل السبعينات: ظهر مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا.
- في السبعينات والثمانينات: زيادة أعداد المستثمرين في المجال الاجتماعي حول العالم من مؤسسات وأفراد.
- أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: ظهور مفهوم الاستثمار المستدام؛ بينما مع بداية العقد الثاني ظهر مفهوم الاستثمار الاجتماعي بمثابة تقاطع للاستثمار المسؤول اجتماعيًا مع الاستثمار المستدام.

بينما قدم (كلثوم، ٢٠١٦؛ معتز، ٢٠٢٠؛ Miar, et al ,2024) أن الاستثمار الاجتماعي شهد طورات متلاحقة وأشكال عديدة من حيث التنوع القطاعي المؤثر والتطور الكمي المستدام، ودوافع القيام بالاستثمار، ونمو العوائد الإجمالية، والأصول المحققة، فضلًا عن تحوله من السمة الخيرية التطوعية إلى الآلية المؤسسية المنظمة للتنمية الاجتماعية، مما جعل الفائدة منه تعم أغلب فئات المجتمع بشكل مشترك، ويمتلك صفة وضع الحلول المقصودة وتحقيق الاستدامة؛ وبين (OECD, 2019) أنه من الضروري؛ وفق مرتكزات مهنية وهيكلية واضحة وإدارة محكمة بناء استراتيجيات شاملة ومتكاملة للاستثمار الاجتماعي؛ تعزيز مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، فلا يمكن الاستغناء عن الاستثمارات الاجتماعية لتلبية تطلعات المجتمع، وأيضًا بناء فعاليات الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الكبرى.

ب.أهمية الاستثمار الاجتماعي: تأتي أهمية برامج الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع من خلال سعي الدول لتحقيق التوازن بين عمليات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين الأكثر فقرًا، وفي هذا السياق سعت الاستراتيجية المصرية للتنمية

المستدامة ٢٠٣٠ – فى إطار محور العدالة الاجتماعية – إلى تحقيق الحماية للفئات الأولَى بالرعاية؛ بتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع، ودعم المرأة العاملة بكافة سبل الرعاية؛ ذلك من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة في هذا السياق (عبده، ٢٠١٩). والشكلان أرقام (١،٢) يبينان تطور معدلات الفقر في مصر لسنوات متعددة.

الشكل رقم (١)

تطور الفقر في مصر من ١٩٩٩ –٢٠١٧

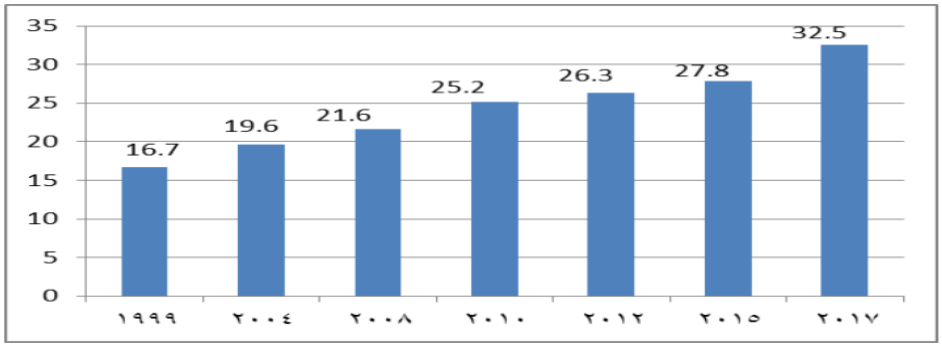

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن (الدخل والانفاق والاستهلاك) سنوات متعددة

الشكل رقم (٢)

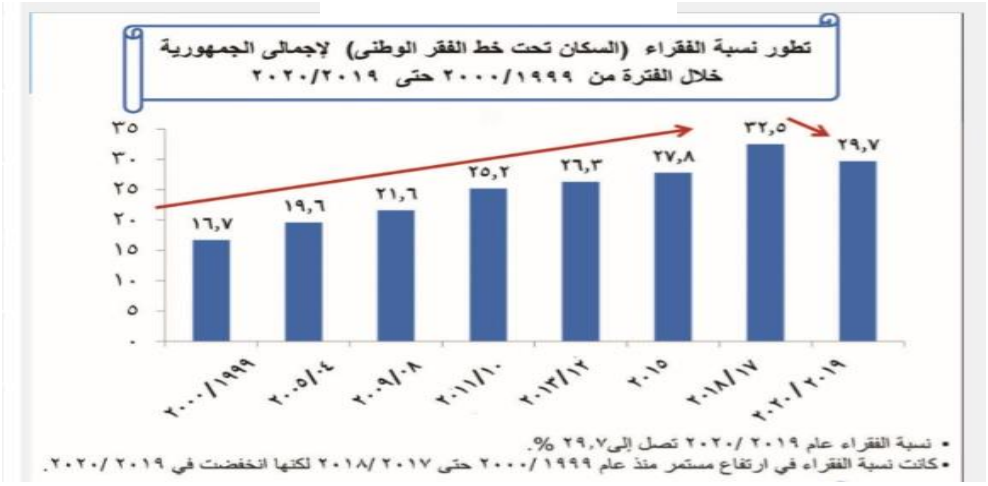

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢١ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

كما بين (Burrow,2021) الاستثمار الاجتماعي؛ بأنه الاستثمار في الاقتصاد الأوسع، حيث تزيد من فرص العمل، والإنتاجية والإيرادات الضريبية والاقتصادية الشاملة، والنمو خاصة بالبلدان النامية. وتصف الدراسة آثار الاستثمارات المحاكاة في سياسات الحماية الاجتماعية لاقتصاد دول (بنغلاديش، كولومبيا، كوستاريكا، جورجيا، غانا، الهند، رواندا، صربيا)، بالتركيز على مؤشرات الاقتصاد الكلي المحلية (الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الإنتاج عوامل القيمة المضافة والدخل والإيرادات الضريبية) ومؤشرات الاقتصاد الجزئي (دخل الأسرة حسب كميات الثروة والفقر وعدم

المساواة). وبين كيف تحقق استثمارات الحماية الاجتماعية عوائد إيجابية للنمو الاقتصادي، حيث حققت استثمار ١٪ للناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٠.٧ و ١.٩ في الدول الثمانية وهذا يعني أن بعض الدول عندها مكاسب اقتصادية. وأن الدول الأقل مستوى بالناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تستفيد أكثر من الاستثمارات في الحماية الاجتماعية (أي بنغلاديش، الهند، رواندا). بذلك يكون للاستثمارات في الحماية الاجتماعية تأثير أكبر على النمو الاقتصادي مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بذات الدول. كما أن الحماية الاجتماعية تلعب دورًا هامًا في مساعدة الأسر التي تعاني من نقص السيولة لمواجهة الصدمات السلبية وتقليل الفقر. وبشكل أكثر تحديدًا، على المستوى الكلي.

وقدم (معتز، ٢٠٢٠؛ تقرير مؤتمر العمل الدولي،٢٠٢١؛ Miar, et al ,2024) كيفية بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، فقدمت أبرز الفوائد لتبني الاستثمار الاجتماعي من خلال الآتي:

- أهمية برامج الاستثمار الاجتماعي بشكل فاعل في دفع عجلة النمو لينعم المجتمع بحياة مُزدهرة.
- هو الحلقة الأساسية لإحداث أثر إيجابي في تطور مواطنة المؤسسة، وبما يحقق زيادة التكامل بين الأثر والأرباح المالية بالتالي تنمية الاقتصاد.
- هو أحد أهم الطرق والأدوات التي تعمل لتوليد تأثير اجتماعي واقتصادي وبيئي وحكومي إيجابي قابل للقياس، بالاضافة لجانب العائد المادي والإنتاجي ومعدلات الابتكار الجديدة.
- مواجهة أكثر تحديات العالم إلحاحًا في القطاعات الناشئة والمتطورة بهدف معالجة المزيد من المشاكل الإجتماعية من جذورها عوضاً عن محاولة التغلب عليها عقب وقوعها.
- يستخدم أيضاً لرفع مستوى القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة.
- تمكين العاملين في مجال الاستثمار بشكل عام في سبيل تعزيز إمكانيتهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.
- دعم أساسيات البنية التحتية الحيوية للسوق والأنشطة المجتمعية المختلفة مما تسهم في إعطاء حافـزًا للتفـاؤل لذلك فهو ينعم بأهمية قصوى.
- المواطنين على المستوى العربي والدولي ويوفر فرص مهمة لمشاريع التنمية الوطنية.

- **قيادة طريق التوطين نحو نظام مالـي جديد يحترم دور جميـع أصحاب المصلحة ويساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة، سواء كانوا مستثمرين أفرادًا أو مؤسسات استثمارية، وذلك حسب الأهداف الاستثمارية والعائد منها.**
- **المشاركة في دعم العدالة الاجتماعية وتعزيز التوعية البشرية اللازمة وحماية المواطنين، وتوفير بيئة عمل مناسبة للعمال، ودعم قضايا حقوق الإنسان ودعم الطبقات الفقيرة والمشاريع الخيرية التي تهدف إلى خدمة المجتمع في العديد من المجالات كالتعليم والصحة والتغذية والإسكان.**

ج.أهمية الاستثمار الاجتماعي للأسرة: تناول(محمد عبد الرحيم، ٢٠٢٢) الحماية الاجتماعية ومعالجة اشكاليات الأسرة؛ فبين أن الاهتمام بالكيان الأسري يأتي لعدة اعتبارات أهمها (منع انفصال الأطفال عن البيئة الأسرية، لتوفير الرعاية والحماية الشاملة وتحقيق التنمية، المتمثلة في تنمية رأس المال البشري. استناداً عليه تضمنت برنامج عمل مصر الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) على أهداف استراتيجية هي (حماية الأمن القومي بسياسة خارجية قوية، بناء الإنسان المصري، التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي، النهوض بمستويات التشغيل، تحسين مستوي المعيشة للفرد). كما أن برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لا بد أن تشمل الجانب الاجتماعي التوعوي والارشادي للأسرة بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي.

بينما قدم (عدنان مناتي،٢٠١٣) أن الخطة القومية لابد أن تكون شاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الأسري والوطني، وأيضًا أجمعت بعض الدراسات والتجارب المعنية بالحماية الاجتماعية علي تباين الأوضاع الاجتماعية للأسر وفقاً لـ (لأبعاد الجغرافية، حجم الأسر، المستوي المعيشي، نوعية المشكلات الأسرية، الامكانيات الحكومية والأهلية المقدمة للمواطنين، وموارد وقدرات أفراد الأسرة، والخدمات المستدامة المقدمة لكل أسرة) مما يتطلب تحسين الوعي للأسرة ببرامج وأنشطة توعوية لفئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأوضاعهم الأسرية ومستويات التعليم المختلفة ومسئولياتهم الأسرية بشكل عام.

وتناولت (ميادة، ٢٠٢٠) دور القطاع الصحي بالدول والذي يعد من الموضوعات الهامة والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي للدول؛ حيث تمثل الصحة أهم القطاعات التي تمس حياة الفرد والأسرة. وتعد مطلب أساسي من مطالب الحياة ومن ضرورات التنمية، فالإنسان الذي تتكامل له صحة نفسية وجسدية هو الإنسان القادر على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية. لذلك فالرعاية الصحية تعد استثماراً في خطة التنمية؛ والإنفاق على الصحة

يعد إنفاق إنتاجي يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري مما يعظم الإنتاج والإنتاجية ويحقق التنمية الاقتصادية ويساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى كالتعليم والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل الفقر.

وقدمت (منار،٢٠٢١) أن الدول يجب أن تنظر إلى الإنفاق على الصحة من زاوية الاستثمار بدلاً من إعتباره مجرد إضافة لأعباء التكلفة، وهي بذلك تحدد فرص النمو الاقتصادي؛ سواء بشكل مباشر من خلال المتاح من أرس المال البشري، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على قدرة الادخار، وفرص الاستثمار، وإمكانية الاستفادة من الفرصة السكانية التي تتاح من خلال عملية التحول الديموغرافي.

٢-التنمية الاقتصادية وخلق طلب جديد:

أ. المقصود بالتنمية: التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية شاملة أو جزئية مستمرة وتتخذ أشكالاً مختلفة الهدف منها الرقي بالوضع الإنساني نحو الاستقرار، والتطور بما يتوافق والاحتياجات والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال مفهوم التنمية بصفة عامة ننطلق الى مفهوم التنمية الاقتصادية، كما تعرف موسوعة المعلومات المالية والاقتصادية "إنفستوبيديا" التنمية الاقتصادية بأنها، فرع من فروع الاقتصاد يركز على تحسين الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية (معتز، ٢٠٢٠).

وعرفت (فاطمة وآخرين، ٢٠١٨) التنمية الاقتصادية بأنها عملية يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية قليلة الدخل إلى اقتصادات متطورة وحديثة، ويستخدم هذا المفهوم بشكل مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي؛ ذلك بسبب أنه يُستخدم بشكل كبير في موضوع تحسين اقتصادات الدول بصورة نوعية وكمية. كما قدمت التنمية الاقتصاديّة أيضًا بأنها عملية تهدف لتعزيز نمو اقتصاد الدول؛ بتطبيق عدة خطط بقصد التطوير، والتي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر إيجابيا على المجتمع، حيث تنفذ عدة استراتيجيات اقتصادية ناجحة، وهي أيضا سعي المجتمعات لزيادة قدرتها الاقتصادية؛ والاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، خاصة بالمناطق التي تعاني من عدم التنوع الاقتصادي.كما أن الاستثمار يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني؛ ذلك لأنه يوجه الأموال إلى النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة.

وقدم (على؛ وآخرين، ٢٠٢١) أن التنمية الاقتصادية هي بناء الثروة التي تحقق الفوائد المجتمعية. فهي أكثر من مجرد مصطلح، حيث أنها استثمار في تنمية الاقتصاد وتعزيز الرخاء وجودة الحياة للجميع. حيث أن الهدف الرئيس للتنمية الاقتصادية المساعدة على تحقيق تقدم المجتمع، بينما قدم (Qin, et al,2006) أن النمو الاقتصادي القائم على الاستثمار يُنظر إليه

منذ فترة طويلة باعتباره استراتيجية تنمية رئيسة. حيث يمكن للنمو الاقتصادي المستدام أن يوفر دخلا كافيا للقوى العاملة المحلية، وفرصا تجارية مربحة لأصحاب العمل للحفاظ على البنية التحتية لدعم هذا النمو المستمر. كما لا يوجد بديل لاستثمارات القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي.

ب.خصائص التنمية الاقتصادية: تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومنها (Baldric, 2019؛ أماني صلاح، وآخرين، ٢٠٢٤):

- أنها تهتم بتحقيق الأهداف التي تعتمد على وجود استراتيجيات قوية، تهدف الحصول على معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، وقطاعه الاقتصادي وتطويره.
- تحقيق التخطيط الجيد والتميز في المؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي.
- وضع الاستراتيجيات والأهداف والخطط والبرامج التنموية المناسبة للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادية المستهدفة.
- الاستفادة من التكنولوجيا وتطورها، لتدعيم اتنمية الاقتصادية، بالاستثمار في الطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، وذلك يساعد على تطوير العديد من المجالات كالتعليم والبحث العلمي.
- حسن استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب الواقع الاقتصادي واستخدامه للوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.
- تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدول.

ج.أهداف التنمية الاقتصادية: تهدف التنمية الاقتصادية بناء فرص عمل، وزيادة دخول الأفراد، وتعزيز جودة الحياة الإجمالية للسكان، كما أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية ضرورية للمجتمعات لجذب الأعمال، والاحتفاظ بالقيم الاقتصادية الحالية، وتعزيز النمو الاقتصادي. فقدم (ميادة، ٢٠٢٠، أماني صلاح، وآخرين، ٢٠٢٤) العوامل التي توضح أهمية التنمية الاقتصادية للمجتمعات وهي:

- زيادة الدخل القومي: حيث يعد ذلك أهم أهداف التنمية الاقتصادية؛ فيعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتحسين الصناعة والتجارة ويسهم في حل مشكلات ضعف الاقتصاد المحلي.
- تقديم الدعم لرؤوس الأموال المستثمرة: حيث يتم توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال المستثمرة، والتي تعاني ضعفاً أو عجزاً بسبب قلة مستوى الادخار العام في النقد أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل السندات والأسهم.

- الاهتمام بعمليات التبادل التجاري: حيث يتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول، وذلك يساعد على توفير الدعم للاحتياجات الأساسية للمجتمع.
- استثمار الموارد الطبيعية: حيث يتم تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية للدولة؛ بتوفير دعم الإنتاج، والخدمات العامة ووسائل دعمهما.
- إدارة الديون العامة: حيث يتم متابعة الديون الخارجية والداخلية والحرص على تبني طرق ووسائل سداد تعزز النمو الاقتصادي، وتقلل النفقات الاستهلاكية وتزيد من الخدمات والانتاج.
- خلق فرص عمل في حقيقية: حيث تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي تحد من التنمية الاقتصادية في العديد من الدول حول العالم، لذلك يجب التوجه نحو تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات والتخصصات.
- معالجة الفساد الإداري: من خلال الاهتمام تطوير القوانين والتشريعات التي تحد من انتشار الفساد الإداري، وتؤثر سلبًا على استقرار القطاع الاقتصادي، وتستغل موارده بصورة تحد من معالجة مشكلات الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه بكافة المجالات.

د. مؤشرات التنمية الاقتصادية: قدم (معتز ، ٢٠٢٠) مجموعة مؤشرات تشير إلى زيادة التنمية الاقتصادية، فقدم أن تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم الجيد والاهتمام بالرعاية الصحية ودعم القطاع الزراعي وغير ذلك يعد من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما قدم (فاطمة وآخرين، ٢٠١٨) عدة مؤشرات مثل (توفر البنية التحتية الأساسية والداعمة للإنتاج من حيث النوعية والكمية كإقامة الطرق والسكك الحديدية والموانى والمطارات... وغيرها، خفض مستوى سوء التغذية لدى الأطفال، زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، المحافظة على الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، تطوير سبل التجارة الدولية، تطور القطاع الزراعي، خفض مستوى خط الفقر.

بينما قدم (Baldric, 2019 ؛ أماني صلاح، وآخرين، ٢٠٢٤) أن سبل تعزيز التنمية التنمية الاقتصادية تتم من خلال تعزيز نوعية الحياة، والتي تتم من خلال عدة طرق هي:

- توفير البنية التحتية ذات المعايير والجودة العالية والتي تساهم في تقديم الدعم للمستثمرين.
- السعي الدائم لنشر العدالة بين جميع أفراد المجتمع.
- زيادة الاهتمام بالمنظومة الصحية من حيث جودة الخدمة وشمولية التقديم للجميع.
- المحافظة على حقوق الإنسان بما يحقق العدالة الاجتماعية خاصة للطوائف الفقيرة والمهمشة.
- الاهتمام بمنظومة التعليم وجودة الخدمات المقدمة وبما يضمن متطلبات سوق العمل.

- المحافظة على حقوق المستهلكين من الغش والتلاعب بالمنتجات المقدمة وجودتها وأسعارها.
- العمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية بكافة أنواعها الرسمية وغير الرسمية.
- الاهتمام والمحافظة على التراث والحضارة والفنون لرفع مستوى الزوق العام للمجتمع.
- محاولة البحث وتوفير محاور ومصادر لعناصر الطاقة الإنتاجية والمتجددة.

هـ.معوقات التنمية الاقتصادية: إن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية يواجهه الكثير من التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف عائقاً في ظل تحقيقه وتحد منها، كما أن هناك الكثير من المعوقات أمام الدول فمنها جانب طبيعي؛ يتمثل في عدة جوانب منها ندرة الموارد الطبيعية، وجانب اقتصادي؛ يتمثل في عدة جوانب منها كثرة الديون وقلة الناتج المحلي، وجانب اجتماعي يتضح في انتشار الفقر والجهل والفساد وغيرهم. فقدم (مدحت، ٢٠٠٧) أن أبرز معوقات التنمية هي:

- معوقات طبيعية: تتمثل في الكثير من الظروف الطبيعية ليس للانسان دخل فيها، ولكنه يعامل ويتكيف معها والتي منها (الموارد الطبيعية والتي تعد عاملًا مهم لدعم النمو، والتي تختلف الدول في طبيعة استغلالها، التضاريس والتي تشكل عائقًا في بعض المناطق كالجبال والتكوينات البركانية، ومنها ما يشكل ميزة مثل الأرض الخصبة والأنهار ووفرة المياه، والمناخ يعد عامل هام للإنتاج فالمناطق القارية شديدة الحرارة لا تساعد على الإنتاج وتؤثر على توزيع ونوعية النباتات والزراعة وتحديد صورة النشاط البشري).
- معوقات بشرية: تتمثل في معدلات النمو السريع للسكان والصراعات السياسية، والفقر، والمرض، والفساد الإداري وغيرهم، تقف حجر عثر أمام عمليات التنمية الاقتصادية.

ينما قدم (Baldric, 2019) معوقات التنمية الاقتصادية تتمثل في الآتي:

- التأثيرات السلبية لظهور الشركات متعددة الجنسيات: تلك التأثيرات على الدول المضيفة فتؤثر بشكل سلبي علي اقتصادها، خاصة أولويات التنمية؛ ذلك لأنها تسعي إلي تحقيق أكبر قدر من الأرباح خلال توزيع نطاق استثماراتها، وتسيطر علي عمليات نقل التكنولوجيا لخدمة مجالاتها وما يتوافق معها، وتهدف الحصول علي المواد الخام، فتح أسواق جديدة لها، استغلال الأيدي العاملة الرخيصة؛ أي أنها تمارس صفة الاحتكار للمواد الخام في هذه الدول بما يؤثر علي عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل تلك الدول الفقيرة بصفة عامة.
- خروج رؤوس الأموال: بين أنه –على سبيل المثال– يتم تحويل ١٥مليار دولار من أفريقيا إلي الخارج وهذا ما يعادل قيمة المساعدات الدولية المقدمة للقارة، وبالتالي فإن المساعدات الدولية تأتي بنفس القدر الذي يخرج به رؤوس الأموال للبنوك الأجنبية، وتشير بعض

الإحصائيات إلي أن نحو ٤٠٪ من المدخرات الأفريقية توجد خارج القارة الأفريقية، مقارنة مع ٦٪ بالنسبة لشرق أسيا و٣٪ لجنوب أسيا.

- هجرة رأس المال البشري المتميز: بين أنه يغادر القارة سنويًا حوالي ٧٠ألف من الكفاءات الأفريقية للخارج، في الوقت الذي يأتي إليها ١٠٠ألف خبير أجنبي للعمل فيها، وذلك يطيح بأغلب الفعاليات التي تخدم عمليات التنمية الاقتصادية في القارة بل تعمل علي تدني المستوى الاقتصادي للدول.
- تهميش دور الدول من التجارة العالمية: وفقًا لتقارير منظمة التجارة العالمية، يصل نصيب دول إفريقيا حوالي ٢٪ ، بينما في آسيا ١٧٪، ونصيب دول أمريكا اللاتينية ٥٪ من التجارة العالمية.
- انخفاض نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية: بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية ما يقرب من ١.٥٪ في دول أفريقيا، وهي نسبة ضعيفة للغاية، لذلك يجب اتخاذ قرارات تحفظية مثل ضرورة الاستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وعدم اتباع سياسات وإصلاحات خارجية للاقتصادات الوطنية مثل السياسات التي تمليها المؤسسات الخارجية مثل صندوق النقد الدولي، حيث أن تلك السياسات في الغالب لا تكون عن دراسة لظروف الدولة.
- الارتباط بالدول الكبرى المتقدمة: عند الاتجاه نحو التصنيع، حيث تكون الحاجة إلى التكنولوجيا الصلبة، كاستيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا اللازمة لاستخراج الموارد، أو بناء صناعات معينة.

ينما قدم (مدحت، ٢٠٠٧؛ Tursunalievich, et al,2021) أن معوقات التنمية الاقتصادية تتمثل في الآتي:

- الاضطرابات الاقتصادية: فتعد الاضطرابات أو اختلالات الاقتصادية؛ عوامل رئيسة تتسبب في تثبيط جهود النموالاقتصادي؛ نتيجة التوزيع والتخصيص غير المدروس للموارد النادرة في العديد من القطاعات المختلفة مثل القطاع الزراعي، القطاعات السلعية المتنوعة...
- المديونية العامة: تعتبر الديون الداخلية والخارجية من أهم الأسباب الرئيسة التي تعيق في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حول العالم، فتراكم الديون على الدول يؤثر بشكل كبير على النظام الرأسمالي المتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

٣-واقع الاستثمار في الحماية الاجتماعية في مصر الفترة من ٢٠١٤ -٢٠١٨:

نجحت الدولة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ -٢٠١٨ فى تحقيق التوازن المحدود بين الاستثمار فى البنية التحتية والتوسع فى شبكات الحماية الاجتماعية وتحقيق الحماية الاجتماعية لمحدودى الدخل فى مصر. حيث مرت بفترة انتقالية تحتاج فيها إلى إصلاحات جذرية للارتقاء بوضعها الاقتصادى والاجتماعى، وقد اتبعت الحكومة مسارًا إصلاحيًا وازن بين إجراء إصلاحات هيكلية بجوهر الاقتصاد المصرى وتعزيز الاستثمار فى المستقبل من خلال الاستثمار فى البنية التحتية التى تعد الأساس لجذب أى استثمارات أجنبية مباشرة، وانفقت نحو ١٠ ترليون جنيه مصرى على مشاريع البنية التحتية والتى شملت كافة قطاعات الدولة (خالد وآخرين، ٢٠٢٤).

وكشفت دراسة (منار،٢٠٢١) البداية والتى كانت بتطوير الأعمال اللوجيستية لمصر والتى استهدفت إحداث نقلة فى ملف النقل البرى فى عموم البلاد لذلك أطلقت خطة شاملة لتطوير الشبكة القومية للطرق، والتى اعتمدت على فلسلة تستهدف الربط الكامل بين مختلف أقاليم البلاد، وهو ما يسهم بدوره فى ربط مناطق الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمى فى الداخل المصرى بالموانئ البحرية والجوية والبرية، ليسهم ذلك فى تسهيل وانسياب حركة نقل البضائع والمنتجات، لتتحول مصر بذلك إلى مركز عالمى للتجارة والتداول واللوجستيات، وقد بلغ نصيب قطاع النقل والمواصلات حوالى (٢٠٪) من إجمالى ما تم إنفاقه فى أعمال البنية التحتية وقد شمل انفاق (٥٣٠) مليار جنيه على الطرق الكبارى، بالإضافة إلى (١٢٩) مليار جنيه على النقل البحرى، و(٢٢٥) مليار جنيه لتطوير السكك الحديدية بعد سنوات من التهالك، و(١.١) ترليون جنيه بمشروعات مترو الانفاق، و(٤) مليار جنيه بقطاع النقل النهرى، و(١٥) مليار جنيه بقطاع الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجيستية.

وتقدم الدراسة (الحالية) أن الشبكة القومية للطرق قد ساهمت فى تيسير تنقل الأفراد، وساعدت على إنجاح الجهود التنموية التى بُذلت خلال السنوات الماضية في مصر؛ وكانت سببا فى نجاح الدولة لجذب استثمارات بحوالى ١٥٠ مليار دولار امريكى بمنطقة رأس الحكمة التى لم يكن لها أن تحدث دون الاستثمارات فى البنية التحتية التي نفذت على مدار السنوات العشر الماضية.

<u>قطاع التعليم:</u> نفذت الدولة عدد من المشروعات التنموية العملاقة فى قطاع التعليم والتعليم الفنى حيث تم انشاء وتطوير عدد من المدارس بتكلفة ٣٩ مليار جنيه، لما يقربمن ١١٧ ألف فصل دراسى، ومحو أمية ٥ مليون مواطن، وتطوير نظام التعليم الثانوى وتسليم (٣,٣) مليون تابلت بتقنية شبكة الجيل الرابع، وتجهيز (٩٣٠٠) معمل وتوفير (٣٧) ألف شاشة ذكية،

(٢٨) ألف فصل متطور فى (٢٥٠٠) مدرسة، وتحسين مستوى التغذية المدرسية وتحقيق الاستفادة حوالي (٥.٧٢) مليون تلميذ (منار، ٢٠٢١).

قطاع الصحة: كان من بين القطاعات التى شهدت استثمارات متوسطة كبيرة حيث كان الانفاق على الرعاية الصحية بقيمة (٣٠.٨) مليار جم فى العام ٢٠١٣/٢٠١٤، وتم انفاق حوالى ٩٢ مليار جم لتنفيذ ١١٣٩ مشروع وتطوير ورفع كفاءة المستشفيات، وقد ارتفعت اعداد وحدات ومراكز الرعاية الاولية بالريف والحضر لتصل إلى ٤٩٨٨ وحدة، وزيادة عدد الصيدليات العامة بحوالى ٢٢٪ لتصل إلى ٦٥ ألف صيدلية فى عام ٢٠١٤، ولان العنصر البشرى هو اساس اى استثمار فى البنية التحتية فقد قامت الدولة بتوفير ٣٨٠٠ برنامج تدريبى لرفع كفاءة(١٤) ألف من العاملين بالهيئة العامة للرعاية الصحية فى المجالات الصحية والادارية المختلفة. (نعيمة، ٢٠٢٢)

قدم (أحمد، ٢٠١٩) أن صندوق تحيا مصر ساهم فى توجيه الدعم الاجتماعى، فقدم دعم بحوالى (١١٤) مليون جنيه للبرنامج القومى لحماية أطفال بلا مأوى، بجانب تطوير ورفع كفاءة أكبر (٦) دور الرعاية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى، واطلق مبادرة دكان الفرحة، حيث تم توزيع نحو(١.٤) مليون قطعة ملابس على نحو (٥٠٠) ألف مستفيد، كما استفادت (٣.٢) ألف فتاة من المبادرة فى توفير تجهيزات الزواج، واطلاق مبادرة سجون بلا غارمين، حيث قام الصندوق بسداد ديون (٦.٤) ألف غارم وغارمة، بقيمة (٤٢) مليون جنيه، فضلاً عن المساهمة فى تأسيس أول صندوق استثمارى خيرى لرعاية ذوى القدرات الخاصة باسم "عطاء"، بقيمة (١٨٠) مليون جنيه، وتوفير سكن كريم من خلال دعم مشروعات بشائر الخير (٢ حتي ٨) بأكثر من(٤.٧) مليار جنيه، وساهم بمليار جنيه فى إنشاء مدينة تحيا مصر بحى الأسمرات استفاد منها نحو (٨٠) ألف مواطن، وساهم الصندوق أيضًا بمبلغ (١٦٧) مليون جنيه فى تنفيذ مشروعات بالمدارس والمستشفيات وقطاعى الكهرباء والمياه بسيناء، كما تم الانتهاء من إعمار ورفع كفاءة (١٢) ألف منزل متهدم فى (٣٣٢) قرية. ويوضح الشكل رقم (٢) تطور معدلات البطالة الإجمالية والنوعية في مصر الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٣، كما يوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين التوظيف/ إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤.

شكل رقم (٣)

تطور معدلات البطالة الإجمالية والنوعية في مصر الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٣

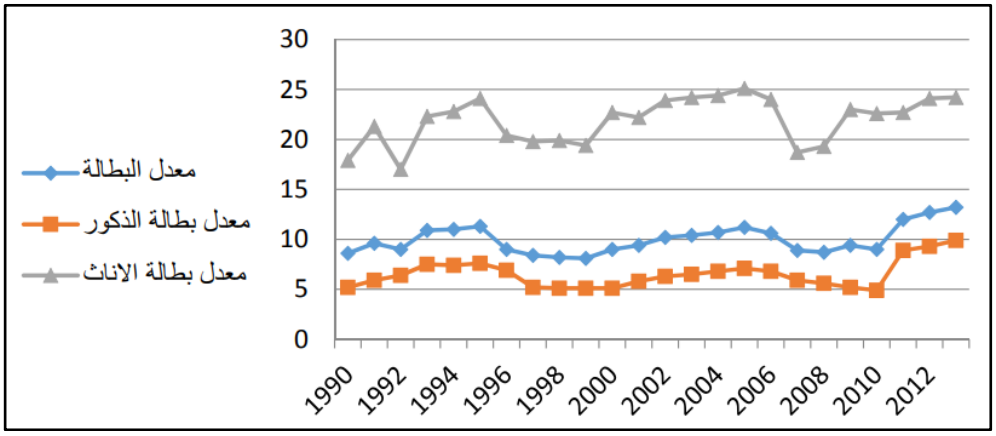

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لبيانات منظمة العمل الدولية

شكل رقم (٤)

العلاقة بين التوظيف/ إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤

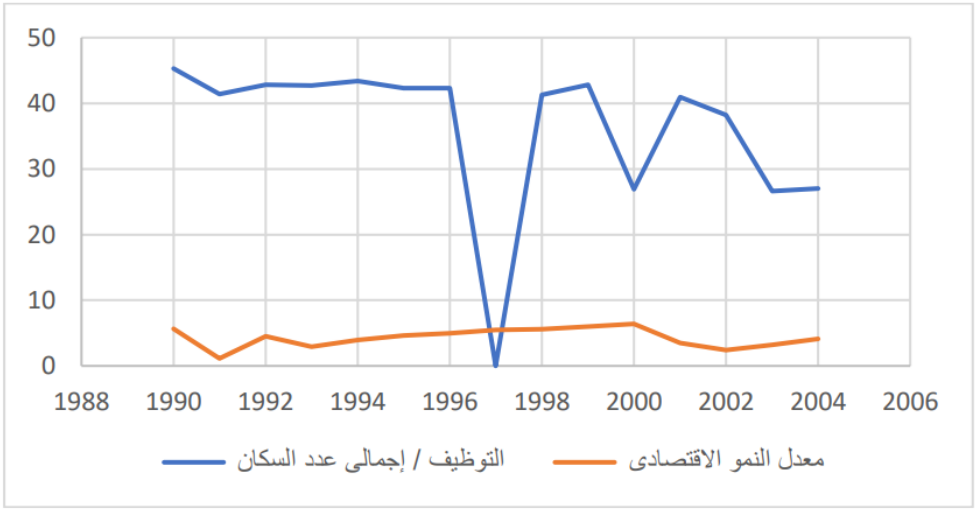

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على البنك الدولي لسنوات متفرقة

وقدمت دراسة (منار،٢٠٢١) أنه منذ عام ٢٠١٢، نجحت الدولة فى تحقيق التوازن المطلوب فى أولويات الإنفاق الحكومى فى مصر، من خلال دعم البنية التحتية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأولت الدولة اهتماماً كبيراً بالحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لضمان حياة طيبة لجميع المواطنين، وتحملت الدولة تكلفة إضافية بحوالى (٢٠) ترليون جنيه هى القيمة الاضافية المتكبدة فى حال تنفيذ تلك المشروعات بالتكلفة الحالية.

٤-واقع الاستثمار في الحماية الاجتماعية في مصر الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣:

قدم (على وآخرين، ٢٠٢١؛ أسماء مجدي، ٢٠٢٣) أن مصر تبنت خطط للرعاية الاجتماعية الشاملة؛ والتي شملت شبكات الأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة، وضحايا النكبات وفاقدي الرعاية الأسرية؛ بزيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة مخصصات تحسين الخدمات، كما اعتمدت خطة الحماية على عدة أسس منها (زيادة تطوير الخدمات العامة، التوسع في برامج الحماية الطبقية، التحرك من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية). كما تناول (أحمد عبد الحميد، ٢٠١٩؛ أماني صلاح وآخرين، ٢٠٢٤) أهم آليات دعم الحماية الاجتماعية للمرأة والمتمثلة في(تبنى مناهج دراسية تؤكد على احترام وحماية حقوق المرأة، الدعم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة المعيلة، زيادة برامج الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة، الدعم المادي والفني للمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في مجال المرأة. برامج توعوية للأمهات بالاكتشاف المبكر للإعاقة، الحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال، تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة، تشجيع إجراء الفحوص الطبية للمقبلين على الزواج).

قدم مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٧)، نظرة عامة على برنامج الحماية الاجتماعية في مصر؛ فبين أن الحكومة المصرية تبنت برنامجًا للإصلاح الاقتصادي يعتمد على برامج للحماية الاجتماعية لتخفيف الآثار السلبية على الطبقات الفقيرة والمهمشة. فبين أن معدل الفقر في مصر بلغ ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥، كما تعد من الدول المستورِد للغذاء؛ وذلك يجعلها عرضة لصدمات أسعار الغذاء العالمية وتقلبات أسعار الصرف. فيبلغ إنفاقها على الغذاء بين ٤١٪ – ٥١٪ من إجمالي الإنفاق الأُسري. لذلك تمثل تقلبات أسعار الصرف وإصلاحات الدعم أثر سلبي على كافة الأسر. غير أن الدعم المقدم للغذاء يوفر حماية من الوقوع تحت خط الفقر لما يزيد عن أربعة مليون مواطن، ومع ذلك يعاني البرنامج من بعض المسائل الخاصة بالكفاءة والاستهداف.

أ. الدعم والحماية الاجتماعية: قدمت مصر برنامج واسع النطاق يتمثل في التحول لاستهداف الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية، مثل الدعم النقدي (تكافل وكرامة) والذي يقوم بتقديم الدعم النقدي للأمهات، بشرط الحصول على الخدمات الصحية وانتظام الأطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪. كما يركز على الأفراد، فيقوم بتقديم الدعم النقدى لكبار السن والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة التي تحُولهم عن العمل. وذلك بدعم من البنك الدولي بقرض قيمته ٤٠٠ مليون دولار، وقد قام البرنامج بتغطية ١.٧ مليون أسرة حتى يونيو ٢٠١٧.

كما قدمت (ميادة، ٢٠٢٠) أن الإنفاق الاجتماعى هو الآخر شغل جانب كبير من اهتمام الدولة المصرية، حيث أطلقت الدولة المصرية مبادرة "حياة كريمة" وقد وصل اجمالى عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية فى المرحلة الأولى من برنامج "حياة كريمة" لتنمية الريف المصرى (١٨٦,٥٢٥) أسرة بما يشمل مليون مواطن تقريبًا، وشملت الخدمات المقدمة إلى الأسر (٨,٤) ألف وصلة مياه شرب، و(٧,٢٠٠) وصلة صرف صحى، و(١١,٥١٩) تركيب سقف، و(١٠,٣٥٧) منزل تم رفع كفاءته، وبلغ عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر (٦٢٣,٥٣٣) مستفيد بإجمالى رأس مال (٣,١) مليار جنيه مصرى، علمًا بأن جميع قروض المشروعات ميسرة وذات فائدة منخفضة تتراوح بين(٥٪ – ٩٪) لعمل مشروعات متناهية الصغر للنساء.

ب.دعم الغذاء (التموين): يقوم البرنامج بتقديم دعم سلعي غذائي وغير غذائي خلال بطاقات التموين، يبلغ المسجَّلين في البرنامج أكثر من ٦٠ مليون مواطن من الفئات المستحقة.

ج. التعليم والتغذية المدرسية: قامت الدولة بتنفيذ عدد من المشروعات التعليمية ضمن مبادرة حياة كريمة لتوفير تعليم لحوالى ٤.٧ مليون تلميذ، وتم تشغيل (٥١) مدرسة بنظام التعليم اليابانى، واطلاق المبادرة الرئاسية لتعيين حوالى (١٥٠) الف معلم خلال خمس سنوات بواقع (٣٠) الف معلم سنويا للارتقاء بنسبة المعلمين إلى الطلاب، وارتفعت مخصصات دعم التعليم بنسبة (١٤٠٪) خلال فترة (١٠) سنوات ليصل إلى (٢٢٢) مليار جم فى موازنه ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل (٩٢.٣) مليار جم فى موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥. كما قامت بتنفيذ استراتيجية قومية للتغذية المدرسية، بدءًا من ٢٠١٦، يغطي ما يقرب من (١٣) مليون طفل مع تغطية شاملة لصعيد مصر، وذلك بمثابة شبكة حماية تغذوية مهمة تكون بمثابة شبكة حماية منتجة واستثمار مستدام ماليا في رأس المال البشري لتحقيق "التعليم للجميع" والقضاء على الجوع.

د. قطاع الصحة: كان من بين القطاعات التى شهدت استثمارات كبيرة حيث ارتفع الانفاق على الرعاية الصحية بنسبة (٣١٥.٩٪) ليصل إلى (١٢٨) مليار جم فى موازنه العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وتم انفاق حوالى (٩٢) مليار جم لتنفيذ (١١٣٩) مشروع وتطوير ورفع كفاءة المستشفيات، وقد ارتفعت اعداد وحدات ومراكز الرعاية الاولية بالريف والحضر بنسبة (٨٣.٧٪) لتصل إلى (٩١٦٢) وحدة فى عام ٢٠٢١ مقابل (٤٩٨٨) وحدة فى عام ٢٠١٤، وزيادة عدد الصيدليات العامة بحوالى ٢٢٪ لتصل إلى (٨٠) ألف صيدلية فى عام ٢٠٢١ مقابل (٦٥) ألف صيدلية فى عام ٢٠١٤، ولان العنصر البشرى هو اساس اى استثمار فى البنية التحتية فقد

قامت الدولة بتوفير(٣٨٠٠) برنامج تدريبى لرفع كفاءة (١٤) ألف من العاملين بالهيئة العامة للرعاية الصحية فى المجالات الصحية والادارية المختلفة (منار ، ٢٠٢١).

هـ.المعاشات: تجري بعض الإصلاحات البارامترية الملحّة، وقد تمت زيادة الحد الأدنى للمعاشات "والمساهمات" على نحو اِسمي من أجل توفير بعض الحماية لأصحاب المعاشات الذين ينتمون إلى الطبقات الأفقر.

و. الأشغال العامة كشيفة العمالة: تستهدف هذه التدخلات منطقة ريف الصعيد، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر) وتقوم بخلق فرص عمل مؤقتة للأشخاص العادية، بالمناطق الفقيرة، للقيام بأعمال مثل ترميم المباني العامة وتطهير الترع والقنوات وبعض الخدمات المجتمعية الأخرى، بغرض توفير دخل قصير المدى للأسر والنهوض بحالة الأصول والمرافق المجتمعية.

ز. تدخلات تكميلية لبرنامج الدعم النقدي: تقدم وزارة التضامن أجندة للحماية الاجتماعية للاستفادة من البرامج القائمة والحديثة منها:

- برنامج فرصة: يهدف توفير فرص تأهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر، والتي لا تنطبق عليها معايير الاستحقاق الخاصة ببرنامج (تكافل وكرامة)، والسيدات، وذوي الإعاقة القادرين على العمل، وغيرهم من الفئات. بهدف توفير ٥٠ ألف فرصة عمل في ٨ محافظات بالصعيد و٧٠ ألف قرض ميسر لخلق فرص عمل للمرأة المُعيلة، و١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية؛ وتطوير القدرات المهنية لعدد ٢٢ ألف شاب لتأهيلهم للعمل.
- برنامج كفاية (٢): يمتد ضمن التدخلات التكميلية gمظلة برنامج (تكافل). ويهدف الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل بالمناطق ذات أعلى نسب إنجاب من خلال (رفع وعي السيدات تجاه مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات/ إتاحة وتحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة/ تمكين المجتمع المدني والقوى العاملة في مجال تنظيم الأسرة).
- سكن كريم: تهدف إلى توصيل الصرف الصحي ومياه الشرب للمنازل الخاصة بالمنتفعين من برنامج الدعم النقدي في محافظات (أسيوط وسوهاج وقنا) وكذلك ترميم المنازل.

ح.تعزيز الاحتواء المالي والتمويل متناهي الصغر: يعد انعدام الاحتواء المالي من الأمور التي تمنع الأسر المصرية الهشة من بناء أصول إنتاجية وإدارة المخاطرن والاستجابة للصدمات المالية. فقد أوضحت بيانات مؤشر الاحتواء المالي أن ١٤٪ فقط من المصريين البالغين لديهم حسابات رسمية، وأقل من ٤٪ يقومون بالادخار بشكل رسمي، وهو ما يقل عن المتوسطات الإقليمية ومجموعات الدخل، بصورة كبيرة. وتلعب مؤسسات التمويل متناهي الصغر دورًا مهمًا في تقديم

الخدمات المالية وخدمات دعم تنمية الأعمال للأسر الهشة. ومن الممكن أن تكون هذه المؤسسات بمثابة أداة تكميلية لشبكة الحماية الاجتماعية تتسم بالكفاءة وإمكانية التنفيذ بشكل سريع نسبيا. في حين تلتزم الحكومة بزيادة نفاذ مؤسسات التمويل متناهي الصغر وأثرها على الحد من الفقر من خلال الجهود الجارية لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، وتنويع المنتجات والتواجد الجغرافي، وتعزيز البنية التحتية للقطاع المالي.

٥-مشاكل التنمية الاقتصادية والاستثمار في الحماية الاجتماعية في مصر:

هناك العديد من المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية مثل:

- لا يوجد برنامج واحد يلبي الأسس الكاملة للحماية الاجتماعية، ومن ثم يمكن تعريف حزمة التدخلات التخفيفية على أنها مزيج غير تام من التدخلات المختلفة.
- تحتاج البرامج المقدمة لتطوير؛ حتى تستهدف الفئات الفقيرة والهشة وذوي الإعاقة، كما يجب أن تتألف من تدخلات مختلفة في طبيعتها عن تلك الموجهة للفئات الأكثر فقرًا.
- كما يجب التركيز على دعم تلك الفئات في إمكانية التشغيل، والإسكان، والتمويل متناهي الصغر، وريادة الأعمال، والتسهيل التجاري والضريبي.
- تعد الوجبات المدرسية من البرامج التي تستهدف شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى والدنيا، ولكن لا تزال هناك مخاوف جدية فيما يخص جودة الوجبات وسلسلة الإمداد.
- ضرورة لتطوير قدرات القوى العاملة وإمكانية تشغيلها ببرامج احتياج سوق العمل. والتركيز على مشروعات العمالة الكثيفة لتوفير فرص عمل للشباب والنساء والباحثين عن العمل غير المهرة أو نصف المهرة، والتركيز على الارتقاء بالمهارات التي تناسب سوق العمل.

٦-دور الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:

إن المشاركة بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي تعد أحدى السياسات الأساسية في بناء المجتمع، وتطبيق التنمية الاجتماعية، وقد أصبح رأس المال الاجتماعي بمثابة علامة بارزة خلال الآونة الأخيرة؛ نتيجة للاهتمام بقضايا القانون الاجتماعي؛ لأنها أصبحت مفتاحًا لنمط جديد من التنمية الإنسانية الأكثر استدامة، وذلك بتوفير أنواع وأشكال مختلفة للحماية الاجتماعية، خاصة للفئات المهمشة والمحرومة والفقيرة في دول العالم، بما في ذلك الدول العربية؛ فوفقًا لتقارير منظمة العمل الدولية، فإنه لا ينعم سوى ٢٩٪ من سكان العالم بتغطية كافية من خلال الضمان الاجتماعي، ما زال ٥٥٪ منهم لا يخضع لأي شكل من أشكال التغطية (أسماء مجدي، ٢٠٢٣).

بين(Baldric, 2019) أن الهدف النهائي للاستثمار في الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في حد ذاته هو تحسين الرفاهية للمجتمع، كما يؤثر الاستثمار بالحماية الاجتماعية على رفاهية المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال النمو الاقتصادي حيث أن كلًا من الاستثمار الخاص والعام يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، فيؤثر بشكل غير مباشر على رفاهية الأفراد من خلال النمو الاقتصادي، وعلى نتائج الاختبار المباشر، كما تظهر التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على رفاهية المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر.

بينما بين(Burrow,2021) دعوة الاتحاد الدولي للنقابات العمالية لاتخاذ إجراءات عاجلة لإنشاء الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية لدعم أفقر البلدان، كما أن للاستثمار في الحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية يتم بالتركيز على مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الإنتاج عوامل القيمة المضافة والدخل والإيرادات الضريبية) ومؤشرات الاقتصاد الجزئي (دخل الأسرة حسب كميات الثروة والفقر وعدم المساواة).

كما تناولت (أماني صلاح وآخرين، ٢٠٢٤) دور الاقتصاد الأخضر ومصادر الطاقة النظيفة كآلية لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في أحد قطاعات الحماية الاجتماعية (الطاقة المتجددة)، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر بأبعادها (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي) بقياس أثر قدرة الدولة على إنتاج وتوليد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى قدرة الدولة على توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة والابتعاد عن المصادر التقليدية في توليد الكهرباء، ومدى وصول الطاقة النظيفة لأغلب السكان. وبين (محمد مطر، ٢٠٢٢) أن البنية التحتية الجيدة تعرف بأنها عامل مهم في التنمية الاقتصادية، حازت على اهتمام الكثير من صانعي السياسات في مؤخرًا، فضلا وجودها في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويعد تطوير البنية التحتية جزءًا رئيسًا فيها. حيث هي مقياس لمكانة الدولة على المستوى العالمي وامكانياتها في جذب الاستثمارات.

تناول (تقرير مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٢١) نتائج جائحة كورونا، وإجراءات منظمة العمل الدولية لدعم جهود التنمية بالدول الأعضاء، من أجل إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية وتوسيعها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٢. وتناولت (نعيمة، ٢٠٢٢) برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي باتجاهاتها الحديثة، مع الاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث، كما عرضت لأليات الحماية الاجتماعية الرسمية مثل: التعليم والتدريب، الصحة، تنظيم الأسعار ودعمها، وغير الرسمية مثل المساعدة في البحث عن وظيفة، برامج إعانات الأجور، برامج تمويل الأعمال الصغيرة، غير ذلك.

كما بين (Qin, et al,2006) أن النمو الاقتصادي القائم على الاستثمار يُنظر إليه منذ فترة طويلة باعتباره استراتيجية تنمية رئيسية، فتناول التجربة الصينية، التي لا تزال تتبع إلى حد كبير نموذج النمو القائم على الاستثمار، كما قدمت ماذا يقدم نموذج الاقتصاد الكلي عن العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي؟ وبين(Baldric, 2019) معرفة أثر الاستثمار الخاص والعام على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع والذي تبين أثره الفاعل من خلال مؤشر التنمية البشرية. والشكل رقم(٥) يوضح التغير الإيجابي في الرؤية الدولية لملف الحماية الاجتماعية في مصر.

الشكل رقم (٥)

المصدر: المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء.

٧-التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة تبين أن الدراسات السابقة لم تتناول دور الاستثمار في الحماية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية فى مصر، كما أن الدراسة الحالية تقدم تحليل للبيانات خلال الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣، كما تقدم استبانة حول موضوع الدراسة لجمع البيانات الأولية وهي فترة حديثة لم يتم تناولها حتى الآن.

ثالثًا: مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة ومن خلال استقراء الدراسات السابقة أن الواقع المصري يشير إلى محاولات جادة للتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية، حيث تعمل المنظمات الدولية والحكومات على توفير أنواع وأشكال مختلفة من الحماية الاجتماعية، فبينت(أسماء مجدي، ٢٠٢٣) أن حوالي أربعة مليارات شخص في أنحاء العالم يفتقرون للحماية الاجتماعية، بينما في مصر بلغ نسبة

الفقراء طبقًا للشكل رقم (١) ٢٩.٧٪ وهي نسبة كبيرة، مما يستوجب البحث في آليات جديدة يمكن بها تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بما يسمح بتعزيز الجهود لتأسيس نظام حماية اجتماعية فعال. بينما قدم(على وآخرين، ٢٠٢١) أن التنمية الاقتصادية تحقق الفوائد المجتمعية؛ فهي استثمار في تنمية الاقتصاد وتعزيز الرخاء وجودة الحياة للجميع، والهدف الرئيس للتنمية الاقتصادية المساعدة على تحقيق حياة كريمة لأفراد المجتمع.

وفي ضوء ذلك تبحث الدراسة الحالية في تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر من خلال قياس آليات دعم برامج الاستثمار في الحماية الاجتماعية (كآليات اقتصادية – اجتماعية – سياسية)، حيث يقوم الباحث بتحليل بيانات الحماية الاجتماعية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٣. كما قدم استبانة لآراء بعض الاقتصاديين والمختصين والمستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية، وأيضًا البحث في مقترحات قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتطوره، وفوائده وأهميته.
- ما المقصود بالتنمية، خصائصها، أهدافها، مؤشراتها، معوقاتها.
- ما هو واقع الاستثمار بالحماية الاجتماعية ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

رابعًا: فرضية الدراسة:

يهدف الفرض الرئيس للدراسة بيان دور الاستثمار الاجتماعي في تعزيز التنمية الاقتصادية بمصر. وقد تم صياغة الفرض الرئيسي كالتالي: "من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بمصر من وجهة نظر الاقتصاديين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في مصر.

خامسًا: أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: بيان دور للاستثمار بالحماية الاجتماعية في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.
- كما تهدف إلى العديد من النقاط أهمها:

- التعرف على مفهوم الاستثمار في الحماية الاجتماعية بمختلف جوانبه وأهميته للمجتمع والأسرة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- استعراض خصائص التنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومعوقات التطبيق.
- بيان أوضاع ودور الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بمصر.

- **تكوين تصور واضح للاستثمار في الحماية الاجتماعية بمشاركتها الفنية والوظيفية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.**

سادسًا: الدراسة الميدانية:

١- منهج وأدوات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستعراض الفكر الاقتصادي من خلال الاطلاع على المراجع من الكتب والدراسات والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية المتعلقة بموضوع الدراسة. كما اعتمد علي الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من الاقتصاديين والقيادات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية وكذا المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في محافظات القاهرة الكبرى للوقوف على دور للاستثمار بالحماية الاجتماعية في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وذلك خلال الفترة من يناير حتي يونية ٢٠٢٤؛ لذلك سوف تشمل خطة الدراسة على الآتي:

– استعراض المفاهيم والجوانب المختلفة والدراسات السابقة التي تناولت الاستثمار في الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

– التعرف على واقع الاستثمار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مصر الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣.

– بيان العلاقة بين الاستثمار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من خلال استبيان أراء الاقتصاديين والقيادات الحزبية والاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى، وتضمن المقياس البيانات الديموغرافية، كما تم تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية؛ والتي تدور حول آليات برامج الحماية الاجتماعية والتي تشمل الآليات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية).

– بيانات الدراسة: اعتمدت الدراسة على جانبين نظري وميداني كالآتي:

- **الدراسة النظرية: استهدفت الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لإعداد الفكرة النظرية للدراسة وتضمنت مفاهيم الحماية الاجتماعية، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية.**
- **الدراسة الميدانية: استهدفت الحصول على البيانات الأولية اللازمة لتحليل أبعاد الدراسة، وتم إجراء الدراسة الميدانية على الاقتصاديين والقيادات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية وكذا المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في محافظات القاهرة الكبرى.**

٢- مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الاقتصاديين والقيادات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية وكذا المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في محافظات القاهرة الكبرى الفترة من يناير حتى يونية ٢٠٢٤. وقد اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات العينة، واتبعت أسلوب الاستبانة لجمع البيانات.

- **وقد تكونت وحدة المعاينة من الاقتصاديين وقيادات مجال الحماية الاجتماعية، وكذا المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في محافظات القاهرة الكبرى طبقاً للجدول رقم (١):**

جدول رقم (١): بيان بحجم عينة الدراسة من الاقتصاديين والعاملين ببرامج الحماية الاجتماعية.

منطقة اجتماعية	حجم العينة		فحص الاستمارات							
			غير المستلمة		المستلمة		المستبعدة		صالحة للتحليل	
	اقتصادي وعامل	مستفيد	اقتصادي وعامل	مستفيد	اقتصادي وعامل	مستفيد	اقتصادي وعامل	مستفيد	اقتصادي وعامل	مستفيد
الهرم	٢٠	٢٠	١	٢	١٩	١٨	٠	٢	١٩	١٦
الدقي	٢٠	٢٠	٠	١	٢٠	١٩	٠	٠	٢٠	١٩
بولاق الدكرور	٢٠	٢٠	٣	١	١٧	١٩	١	٠	١٦	١٩
نزلة السمان	٢٠	٢٠	٣	٤	١٧	١٦	٠	٤	١٧	١٢
العباسية	٢٠	٢٠	٠	١	٢٠	١٩	١	٠	١٩	١٩
حلوان	٢٠	٢٠	١	٤	١٩	١٦	٠	٠	١٩	١٦
المعادي	٢٠	٢٠	٠	٢	٢٠	١٨	٠	١	٢٠	١٧
الشرابية/ شبرا	٢٠	٢٠	٤	٢	١٦	١٨	٠	٠	١٦	١٨
الخانكة	٢٠	٢٠	٣	١	١٧	١٩	١	٣	١٦	١٦
القناطر الخيرية	٢٠	٢٠	١	٢	١٩	١٨	٠	٠	١٩	١٨
امبابة	٢٠	٢٠	٢	٤	١٨	١٦	٠	١	١٨	١٥
أوسيم	٢٠	٢٠	٢	٢	١٨	١٨	١	١	١٧	١٧
الاجمالي	٢٤٠	٢٤٠	٢٠	٢٦	٢٢٠	٢١٤	٤	١٢	٢١٦	٢٠٢

الجدول من إعداد الباحث

٣- أدوات وطرق جمع البيانات: تم توزيع الاستقصاء بعدد (٤٨٠) استمارة على محورين (٢٤٠) استمارة لكل محور كالتالي:

أ. بالنسبة لمحور الاقتصاديين والقيادات لبرامج الحماية الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى، وقد تم استلام عدد (٢٢٠) استمارة، ولم يستلم عدد (٢٠) استمارة، كما تم جمع كافة البيانات الأولية منها، وبفحصها تم استبعاد عدد (٤) استمارة لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة. وخضع للتحليل الإحصائي عدد (٢١٦) استمارة.

ب. بالنسبة لمحور المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى، وقد تم استلام عدد (٢١٤) استمارة، ولم يستلم عدد (٢٦) استمارة، كما تم جمع كافة البيانات الأولية منها، وبفحصها تم استبعاد عدد (١٢) استمارة لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة. وخضع للتحليل الإحصائي عدد (٢٠٢) استمارة.

ج. وقد تضمنت الاستبانات للمحورين على قسمين: (اشتمل القسم الأول على ثلاثة محاور تبين أبعاد برامج الحماية الاجتماعية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) حيث تضمن على (٣٠) سؤال موزع على الأبعاد بالتساوي، بالإضافة إلى (٢) سؤال مفتوح، واشتمل القسم الثاني على

بيانات المستقصين، وقد تم الاعتماد على سلم لكارت الخماسي في الإجابة على التساؤلات، بالاضافة إلى الأسئلة المفتوحة.

٤- صدق وثبات أداة الدراسة: تم توزيع الاستقصاء بعدد (٤٨٠) استمارة على محورين (٢٤٠) استمارة لكل محور كالتالي:

لقياس ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث برنامج SPSS للتحليل الإحصائي لمفردات الاستبانة، وذلك لقياس مدى ثباتها، باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية أي أكثر من طريقة لضمان صدق القياس حيث تم تجزئة العبارات لنصفين زوجي، وفردي ، حصلت النتائج لمعامل الثبات بين نصفي المقياس واستخدم معامل الثبات Guttman وكانت النتائج في الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم(٢) ثبات مقياس آليات دعم برامج الحماية (الاقتصادي/ الاجتماعي/السياسي)

الاستبانة / المحور	معامل ألفا كرونباخ	لتجزئة النصفية (معامل جيتمان) Guttman
محور الاقتصاديين والقيادات لبرامج الحماية الاجتماعية		
برامج الحماية الاجتماعية الاقتصادي	٠.٨٢٩	٠.٨٠٢
برامج الحماية الاجتماعية الاجتماعي	٠.٨٠١	٠.٧٢٢
برامج الحماية الاجتماعية السياسي	٠.٧١١	٠.٦٠٦
الإجمـــــالي	٠.٨٣١	٠.٧٥٥
محور المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية		
برامج الحماية الاجتماعية الاقتصادي	٠.٨٤٤	٠.٧٥٥
برامج الحماية الاجتماعية الاجتماعي	٠.٧٨٩	٠.٧١٣
برامج الحماية الاجتماعية السياسي	٠.٧٧٣	٠.٨٠٧
الإجمـــــالي	٠.٨٨١	٠.٧٨٦

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي و (معامل جيتمان) Guttman

<u>التعليق على الجدول:</u> يبين الجدول رقم (٢) ثبات مقياس آليات دعم برامج الحماية الاجتماعية كبير حيث تراوح ما بين (٠.٧١١) وبين (٠.٨٨٨) وذلك في كل المحاور والمقياس للاستبانة ككل وهذا يدل على ثبات كبير للمقياس. كما تبين من الجدول الصدق الإحصائي حيث بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات لاستبانة محور الاقتصاديين والقيادات لبرامج الحماية الاجتماعية ٠.٨٣١ الجذر التربيعي = ٠.٩١٢ وهو نسبة عالية من الصدق، وبحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات لاستبانة محور المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية ٠.٨٨١ الجذر التربيعي = ٠.٩٣٩ وهو نسبة عالية من الصدق أيضًا.

٥- صدق الاتساق الداخلي للمقياس: تم اجراء الاتساق الداخلي للمقياس لتأكيد مدى ارتباط مكونات المقياس مع بعضها البعض، وذلك بتحديد درجة ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية للمقياس، ودرجة كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية للمقياس لكلا الاستبانتين ويبينها جدولي (٣) و (٤) كالتالي:

جدول رقم(٣) ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية لمقياس آليات دعم برامج الحماية (الاقتصادي/ الاجتماعي/السياسي) محور الاقتصاديين والقيادات.

محور الاقتصاديين والقيادات لبرامج الحماية الاجتماعية (استبانة الاقتصاديين والقيادات)					
برامج الحماية الاقتصادي		برامج الحماية الاجتماعي		برامج الحماية السياسي	
المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط
١	.643**	١١	.316**	٢١	.708**
٢	.500**	١٢	.454**	٢٢	.237*
٣	.465**	١٣	.500**	٢٣	.702**
٤	.237*	١٤	.587**	٢٤	.582**
٥	.466**	١٥	.702**	٢٥	.242*
٦	.593**	١٦	.642**	٢٦	.697**
٧	.749**	١٧	.582**	٢٧	.744**
٨	.636**	١٨	.453**	٢٨	.312**
٩	.582**	١٩	.453**	٢٩	.517**
١٠	.566**	٢٠	.463**	٣٠	.533**

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

التعليق على الجدول: يبين الجدول رقم (٣) أن معاملات ارتباط كل مفردة من مفردات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس أغلبها دالة معنوية عند مستوى ٠.٠١ عدا المفردات (٤-٢٢-٢٥) أتى الاتباط عند مستوى٠.٠٥، مما يعني أنه ارتباط قوي للمفردات والدرجة الكلية للمقياس لاستبانة الاقتصاديين.

جدول رقم (٤) ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية لمقياس آليات دعم برامج الحماية (الاقتصادي/ الاجتماعي/السياسي) محور المستفيدين.

محور المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية (استبانة الاقتصاديين والقيادات)					
برامج الحماية الاقتصادي		برامج الحماية الاجتماعي		برامج الحماية السياسي	
المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط	المفردة	معامل الارتباط
١	.403**	١١	.662**	٢١	.466**
٢	.316**	١٢	.555**	٢٢	.593**
٣	.454**	١٣	.242*	٢٣	.749**
٤	.744**	١٤	.697**	٢٤	.551**
٥	.219*	١٥	.473**	٢٥	.551*
٦	.505**	١٦	.247*	٢٦	.591**
٧	.378**	١٧	.702**	٢٧	.453**
٨	.697**	١٨	.662**	٢٨	.403**
٩	.453**	١٩	.323**	٢٩	.534**
١٠	.702**	٢٠	.329**	٣٠	.702**

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

التعليق على الجدول: يبين الجدول رقم (٤) أن معاملات ارتباط كل مفردة من مفردات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس أغلبها دالة معنوية عند مستوى ٠.٠١ عدا المفردات (٥-١٣-١٦-٢٥) أتى الاتباط عند مستوى٠.٠٥، مما يعني أنه ارتباط قوي بين المفردات والدرجة الكلية للمقياس لاستبانة االمستفيدين.

وقام الباحث بحساب معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد المقياس ومقارنته بالدرجة الكلية للمقياس لاستبانة الاقتصاديين واستبانة المستفيدين من خلال الجداول رقم (٥)، (٦) كما يلي:

جدول رقم(٥) معامل الارتباط بين مكونات المقياس والدرجة الكلية للمقياس لاستبانة الاقتصاديين والقيادات

الأبعاد		برامج الحماية الاقتصادي	برامج الحماية الاجتماعي	برامج الحماية السياسي	الكلي
برامج الحماية الاقتصادي	المعامل	1	0.640**	0.719**	0.735**
	المعنوية	-	0.000	0.000	
برامج الحماية الاجتماعي	المعامل	0.272**	1	0.642**	0.811**
	المعنوية	0.000	-	0.000	
برامج الحماية السياسي	المعامل	0.223**	0.640**	1	0.837**
	المعنوية	0.000	0.000	-	
الكلي		0.627**	0.868**	0.832**	

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

<u>التعليق على الجدول:</u> تبين من الجدولين (٤) و(٥) أن علاقات الارتباط بين مكونات المقياس دالة جمعيها على مستوى ٠.٠١ مما يدل على قوة تماسك المقياس واعتمادية تطبيقه.

جدول رقم(٦) معامل الارتباط بين مكونات المقياس والدرجة الكلية للمقياس لاستبانة المستفيدن

الأبعاد		برامج الحماية الاقتصادي	برامج الحماية الاجتماعي	برامج الحماية السياسي	الكلي
برامج الحماية الاقتصادي	المعامل	1	0.640**	0.623**	0.812**
	المعنوية	-	0.000	0.000	
برامج الحماية الاجتماعي	المعامل	0.655**	1	0.661**	0.722**
	المعنوية	0.000	-	0.000	
برامج الحماية السياسي	المعامل	0.737**	0.740**	1	0.751**
	المعنوية	0.000	0.000	-	
الكلي		0.735**	0.651**	0.772**	

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

<u>التعليق على الجدول:</u> تبين من الجدول رقم (٦) أن علاقات الارتباط بين مكونات المقياس دالة جمعيها على مستوى ٠.٠١ مما يدل على قوة تماسك المقياس واعتمادية تطبيقه.

٦- إجراءات تطبيق الدراسة: بعد توزيع الاستبانات وجمعها بعد استكمال تعبئتها تم إدخال البيانات ومعالجتها إحصائيا بالحاسب الآلي عن طريق برنامج (SPSS) . قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج، وقد تم ترميز وإدخالها للبرنامج، وتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في الدراسة وحساب المدى (٥-١ =٤)، ثم تقسيم المدى على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤ /٥ = ٠,٨٠) وإضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

- **من ١ إلي أقل من ١,٨٠ يمثل (غير موافق تمامًا) نحو كل عبارة.**
- **من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة.**
- **من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠ يمثل (محايد) نحو كل عبارة.**
- **من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة.**
- **من ٤,٢٠ إلى ٥ يمثل (موافق تمامًا) نحو كل عبارة.**

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لوصف أفراد عينة الدراسة، كذا حساب المتوسط الحسابي وترتيبه والانحرافات المعيارية لاستبانات الاقتصاديين والمستفيدين لمتغيرات الدراسة وأبعادها كالتالي:

جدول رقم (٧): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة طبقًا لآراء الاقتصاديين والقيادات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى دالة كاي٢	الترتيب
	البرامج و الآليات الاقتصادية	4.33	7.25	0.01	-
1	تتوفر برنامج وآليات اقتصادية للحماية الاجتماعية للأسر المنتجة.	3.24	6.49	0.01	6
2	تتوافر مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.25	8.28	0.01	1
3	الضمانات المطلوبة للاقتراض تسهل من تنفيذ عمليات الاقتراض.	4.20	6.85	0.01	2
4	وجود برامج للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.	3.33	7.08	0.01	5
5	تتوفر برنامج وآليات اقتصادية للحماية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجًا.	4.03	8.05	0.01	3
6	وجود دور للمؤسسات الدينية في التوعية لأهمية الدور الاقتصادي للفرد والأسر.	4.07	8.67	0.01	4
7	وجود إجراءات لتوسيع مجالات التبادل التجارية مع الدول الأخري.	3.15	7.53	0.01	7
8	وجود برامج لتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.	3.09	5.85	0.01	8
9	وجود برامج اقتصادية لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة.	3.02	6.09	0.01	10
10	وجود برامج للتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.	3.08	7.02	0.01	9
	البرامج و الآليات الاجتماعية	3.77	6.63	6.63	-
11	وجود دور للمؤسسات الدينية في التوعية لأهمية الدور الاجتماعي للأسر.	3.25	7.87	0.01	5
12	وجود صناديق للدعم والمساعدات النقدية والعينية للمشرعات الاجتماعية المنتجة.	3.24	6.79	0.01	3
13	وجود برامج توعوية لتنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية.	3.11	7.53	0.01	7
14	وجود بؤامج تدريبية للعمالة فنية المدربة.	3.16	7.54	0.01	6
15	تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات والتخصصات للحد من البطالة.	3.28	6.82	0.01	4
16	الاستعانة بالجمعيات الأهلية وجمعيات ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة.	3.09	6.23	0.01	8
17	وجود برامج توعوية لتنظيم الأسرة للحد من الطلاق.	3.69	5.46	0.01	2
18	وجود تنسيق بين المبادرات المختلفة (حياة كريمة، الاجتماعية) لتفعيل دور التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة من تلك المبادرات.	3.04	7.22	0.01	9
19	وجود برامج اقتصادية لاستثمار طاقات الشباب والعمالة الموجهة لسوق العمل.	3.70	7.86	0.01	1
20	وجود مشاركة مجتمعية للمجتمع المدني في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	3.01	7.11	0.01	10
	البرامج و الآليات السياسية	3.64	6.55	0.01	-
21	وجود دور للمؤسسات الدينية في دعم الأسر الأكثر احتياجًا.	3.37	5.68	0.01	6
22	وجود دعم للمشروعات المنتجة الصغيرة من خلال إنشاء معارض تسويقية لمنتجاتها.	3.59	6.43	0.01	3
23	فتح أسواق محلية وإقليمية ودولية لدعم منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.41	6.49	0.01	4
24	وجود تشريعات وقوانين لدعم برامج الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة والمعيلة.	3.71	7.62	0.01	2
25	معالجة الفساد الإداري بتطوير القوانين والتشريعات.	3.40	7.48	0.01	5
26	وجود برامج أومبادرات لتفعيل دور تشريعات الحد من عمل الأطفال في سن مبكر.	3.83	7.86	0.01	1
27	وجود استراتيجيات وخطط وبرامج تنموية معلنة لرفع معدلات النمو الاقتصادية.	3.30	6.11	0.01	8
28	دعم أساسيات البنية التحتية للأنشطة المجتمعية التي تسهم في التنمية الاجتماعية.	3.27	8.37	0.01	9
29	قبل وضع القوانين يتم حوار مجتمعي حول الرؤاى الخاصة بقواعد تنفيذ الدعم ومستحقيه	3.35	6.85	0.01	7
30	وجود تشريعات وقوانين لدعم برامج الحماية الاجتماعية للطفل.	3.17	7.43	0.01	10

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

<u>التعليق على الجدول:</u> تبين من الجدول رقم (٧) أن استجابات عينة الدراسة من الاقتصاديين والعاملين ببرامج الحماية الاجتماعية، تتوزع توزيعا إحصائياعلى النحو التالي:

- **بالنسبة للبرامج والآليات الاقتصادية لآراء الاقتصاديين والقيادات جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (٢) ونصها (تتوافر مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (4.33) وانحراف معياري (8.28)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على توافر مصادر التمويل والتي تضمن استمرار دور الحماية الاجتماعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وجاءت بالمرتبة الأخيرة للعبارة رقم (٩) ونصها (وجود برامج اقتصادية لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.02) وانحراف معياري (6.09)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود دعم لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تضمن استمرار دور الحماية الاجتماعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانى لموضوع الدراسة.**
- **بالنسبة البرامج و الآليات الاجتماعية لآراء الاقتصاديين والقيادات جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (١٩) ونصها (وجود برامج اقتصادية لاستثمار طاقات العمالة الموجهة لسوق العمل.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.70) وانحراف معياري (7.86)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على توافر برامج للشباب الساعي لسوق العمل بما يضمن استمرار دور الحماية الاجتماعية في المجتمع. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (٢٠) ونصها (وجود مشاركة مجتمعية للمجتمع المدني في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.01) وانحراف معياري (7.11)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود دعم للشباب تجاه سوق العمل وذلك كأحد أدوار الحماية الاجتماعية. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانى لموضوع الدراسة.**
- **بالنسبة للبرامج و الآليات السياسية لآراء الاقتصاديين والقيادات جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (٢٦) ونصها (وجود برامج أومبادرات لتفعيل دور تشريعات الحد من عمل الأطفال في سن مبكر.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.83) وانحراف معياري (7.86)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على ضرورة محاربة برامج الرعاية الاجتماعية لعمل الأطفال. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (٣٠) ونصها (وجود تشريعات وقوانين لدعم برامج الحماية الاجتماعية للطفل.)، حيث اتجهت عينة الدارسة**

إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.17) وانحراف معياري (7.43)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود تشريعات وقوانين لمنع عمل الأطفال. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانى لموضوع الدراسة.

جدول رقم (٨): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة طبقًا لآراء المستفيدين

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى دالة كاي٢	الترتيب
	البرامج و الآليات الاقتصادية	3.79	6.23	0.01	–
1	توفر برامج الحماية الاجتماعية مشروعات اقتصادية للأفراد والأسر الأكثر احتياجًا.	4.57	7.22	0.01	١
2	وجود دور للمؤسسات الدينية للتوعية لأهمية دور البرامج الاجتماعية في دعم الفرد والأسر.	3.80	6.43	0.01	٧
3	تستخدم برامج الحماية الاجتماعية الموارد الطبيعية والبشرية في دعم المشروعات الصغيرة.	4.01	6.49	0.01	٦
4	لا تحتاج عمليات الاقتراض للمشروعات برامج الحماية الاجتماعية ضمانات كبيرة.	4.09	7.62	0.01	٥
5	توفر برامج الحماية الاجتماعية مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.23	7.86	0.01	٨
6	توجد ندوات أو رسائل توعوية لبرامج الحماية الاجتماعية لرفع مستوى معيشة الأسرة.	4.12	6.10	0.01	٤
7	توجود ببرامج الحماية الاجتماعية إجراءات لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة.	3.09	8.37	0.01	٩
8	وجود برامج اقتصادية لاستثمار طاقات الشباب والعمالة الموجهة لسوق العمل.	4.44	8.37	0.01	٢
9	توجد ببرامج الحماية الاجتماعية إجراءات لتمكين المرأة المعيلة.	4.31	6.85	0.01	٣
10	تقدم برامج الحماية الاجتماعية دراسات جدوى لمشروعات المستفيدين من الدعم.	3.02	6.23	0.01	١٠
	البرامج و الآليات الاجتماعية	3.47	6.44	0.01	–
11	تستخدم برامج الحماية الاجتماعية برامج تدريبية للمستفيدين من البرنامج.	3.88	8.11	0.01	٤
12	توفر برامج الحماية الاجتماعية فرص عمل للحد من البطالة.	4.20	8.67	0.01	١
13	تستعين برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات (الأهلية / ريادة الأعمال) لدعم المشروعات.	4.00	7.53	0.01	٣
14	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية للحد من الزيادة السكانية.	3.71	6.85	0.01	٥
15	وجود دور لرجال الأعمال ببرامج الحماية الاجتماعية في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	3;56	8.37	0.01	٧
16	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لمشاكل الأسرة الاجتماعية.	4.12	6.49	0.01	٢
17	توفر برامج الحماية الاجتماعية دعم لأسعار الأغذية المقدمة للأسر والمستهلكين ذوى العوز.	3.55	7.53	0.01	٦
18	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لإجراءات السلامة والصحة المهنية.	3.05	7.54	0.01	١٠
19	وجود مشاركة مجتمعية ببرامج الحماية الاجتماعية في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	3.16	6.82	0.01	٩
20	وجود تنسيق بين مبادرات البرامج الاجتماعية لدور التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة.	3.44	6.33	0.01	٨
	البرامج و الآليات السياسية	3.28	6.55	0.01	–
21	يوجد دور للأحزاب السياسية في تقديم الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية.	4.04	6.43	0.01	٤
22	توجد تشريعات وقوانين تدعم برامج الحماية الاجتماعية للمرأة غير العاملة والمعيلة.	3.87	6.49	0.01	٦
23	تقوم الدولة بتوحيد منظومة الدعم النقدي المقدم للمستفيدين من البرامج الاجتماعية.	3.41	6.13	0.01	٨
24	تقوم الدولة بربط الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية بمستوى تعليم الأبناء وحالتهم الأمنية.	3.55	6.44	0.01	٧
25	توجد تشريعات وقوانين تدعم برامج الحماية الاجتماعية لدعم الأطفال مهجوري العائل.	3.18	6.43	0.01	١٠
26	توجد برامج أومبادرات لتفعيل دور تشريعات الحد من عمل الأطفال في سن مبكر.	3.32	6.49	0.01	٩
27	تستحدث الدولة بصفة مستمرة فئات مستحقة للدعم برامج الحماية الاجتماعية.	4.33	7.62	0.01	١
28	تقوم الدولة بوضع خطط وبرامج للتنمية لرفع معدلات نمو الحياة الاقتصادية.	4.10	8.05	0.01	٣
29	تقوم الدولة بصفة مستمرة بمراجعة قاعدة البيانات العامة لإضافة الفئات الأكثر احتياجًا.	4.12	8.67	0.01	٢
30	تقوم الدولة بصفة مستمرة بإعادة صياغة شروط الفئات المستحقة للدعم.	3.91	7.53	0.01	٥

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

<u>التعليق على الجدول:</u> تبين من الجدول رقم (٨) أن استجابات عينة الدراسة، من المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية تتوزع توزيعا إحصائياعلى النحو التالي:

- **بالنسبة للبرامج والآليات الاقتصادية لآراء المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (١) ونصها (توفر برامج الحماية الاجتماعية مشروعات اقتصادية للأفراد والأسر الأكثر احتياجًا)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (4.57) وانحراف معياري (7.22)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على توافر برامج لمشروعات للأفراد والأسر الأكثر احتياجًا. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (١٠) ونصها (تقدم برامج الحماية الاجتماعية دراسات جدوى لمشروعات المستفيدين من الدعم.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.02) وانحراف معياري (6.23)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود دعم للمشروعات من خلال طرح دراسات جدوى للمشروعات. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانى لموضوع الدراسة.**
- **بالنسبة البرامج والآليات الاجتماعية لآراء المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (١٢) ونصها (توفر برامج الحماية الاجتماعية فرص عمل للحد من البطالة.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (4.20) وانحراف معياري (8.67)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على توافر برامج للشباب الساعي لسوق العمل بما يضمن استمرار دور الحماية الاجتماعية في المجتمع. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (١٨) ونصها (توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لإجراءات السلامة والصحة المهنية.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.05) وانحراف معياري (7.54)، وكاي٢ دالة عند مستوى (0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود دعم للشباب تجاه سوق العمل وذلك كأحد أدوار الحماية الاجتماعية. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانة لموضوع الدراسة.**
- **بالنسبة للبرامج والآليات السياسية لآراء المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية جاء بالمرتبة الأولى العبارة رقم (٢٦) ونصها (تستحدث الدولة بصفة مستمرة فئات مسحقة للدعم برامج الحماية الاجتماعية.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (4.33) وانحراف معياري (7.62)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على محاولة الدولة بصفة مستمرة على زيادة المستحقين للرعاية الاجتماعية. وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة رقم (٣٠) ونصها (توجد تشريعات وقوانين تدعم برامج الحماية الاجتماعية لدعم الأطفال مهجوري العائل.)، حيث اتجهت عينة الدارسة إلى (موافق تماماً) بمتوسط (3.18) وانحراف**

معياري (6.43)، وكاي٢ دالة عند مستوى(0.01) وذلك يدل على تأكيد عينة الدارسة على وجود تشريعات وقوانين لدعم الأطفال مهجوري العائل. كما تناولت باقي العبارات تقريبًا درجة موافقة كبيرة وذلك يدل على تناسب عبارات قائمة الاستبانة لموضوع الدراسة.

٧-التحليل الإحصائي الاعتمادي والاستدلالي لاستبانة الدراسة:

أ. اختبار الفرض الرئيسي: "من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بمصر من وجهة نظر الاقتصاديين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في مصر".

ب. لاختبار الفرض من وجهة نظر الاقتصاديين وقيادات العمل ببرامج الحمايةالاجتماعية؛ تم الاستعانة بتحليل المسار Path Analysis باستخدام برنامج Amos 5 المدعوم ببرنامج الاحصائي SPSS وذلك لتحقيق من دور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، كما يوضحه الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) نتائج اختبار المسار للتحقق من دور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاديين عن برامج الحماية الاجتماعية

البيان	CH 2 المحسوبة	CH 1 الجدولية	GFI	CF 1	RMSEA	Direct Effect التأثير المباشر		Indirect ffect التأثير غ المباشر	Sig* مستوى الدلالة
الاستثمار الاجتماعي على زيادة معدلات التنمية	36.764	3.733	0.845	0.671	0.000	زيادة معدلات التنمية	0.561	*0.228	0.000
الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي ويجب أن يقترب من الصفر					RMSEA: Root mean Square Error 0f Approximation Must Proximity to zero.				
مؤشر ملائمة الجودة من المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح					GFI: Goodness of fit index Must Proximity to one.				
مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح					CFI: Comparative fit index Must Proximity to one.				
التأثير غير المباشر عبارة عن حاصل ضرب معاملات قيم التأثير المباشر بين التغيرات									

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

التعليق على الجدول: تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية الاستثمار الاجتماعي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاديين وقيادات العمل ببرامج الحمايةالاجتماعية، إذ بلغت قيمة CH2 المحسوبة (36.764)، وهي ذي دلالة عند مستوى معنوية (0.05 $\geq \alpha$) وبلفت قيمة Goodness of fit index (GFI) وهو مؤشر موائمة الجودة وقيمته (0.845)، وهي تقترب من قيمة الواحد الصحيح، وبلغ الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي Root mean Square Error 0f Approximation (RMSEA) (0.000) ، وهي مساوية لقيمة الصفر، وهذا ما يعكس التحليل العاملي لتوكيدي Comfimatory Factor Analysis أي الموائمة التامة، فيما بلغ التأثير

المباشر للاستثمار الاجتماعي على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية(0.561) ، وهو ما يشير إلى أن اللاستثمار في المجال الاجتماعي يؤثر على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بالاستثمار في مجال الحماية الاجتماعية من شأنه توليد تأثير على معدلات التنمية الاقتصادية بالارتفاع من وجهة نظر الاقتصاديين وقيادات العمل في مكاتب الخدمة الاجتماعية والقيادات الحزبية، وهي نتيجة عملية تساهم في تحقيق بعض أهداف الدراسة.

الاستنتاج: وعلى ذلك نقبل بالفرضية الرئيسة للدراسة وهي " من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بمصر من وجهة نظر الاقتصاديين لبرامج الحماية الاجتماعية في مصر".

ج. لاختبار الفرض من وجهة نظر المستفيدين من برامج الحمايةالاجتماعية؛ تم الاستعانة بتحليل المسار Path Analysis باستخدام برنامج Amos 5 المدعوم ببرنامج الاحصائي SPSS وذلك لتحقيق من دور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار المسار للتحقق من دور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية

البيان	CH 2 المحسوبة	CH 1 الجدولية	GFI	CF 1	RMSEA	Direct Effect التأثير المباشر		Indirect ffect التأثير غ المباشر	Sig* مستوى الدالة
الاستثمار الاجتماعي على زيادة معدلات التنمية	34.554	3.663	0745	0.652	0.000	زيادة معدلات التنمية الاقتصادية	0.544	*0.218	0.000
الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي ويجب أن يقترب من الصفر مؤشر ملائمة الجودة من المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح التأثير غير المباشر عبارة عن حاصل ضرب معاملات قيم التأثير المباشر بين التغيرات					RMSEA: Root mean Square Error 0f Approximation Must Proximity to zero. GFI: Goodness of fit index Must Proximity to one. CFI: Comparative fit index Must Proximity to one.				

جدول من إعداد الباحث طبقًا لنتائج برنامج SPSS للتحليل الإحصائي

د. <u>التعليق على الجدول:</u> تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية الاستثمار الاجتماعي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاديين وقيادات العمل ببرامج الحمايةالاجتماعية، إذ بلغت قيمة CH2 المحسوبة (34.554)، وهي ذي دلالة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) وبلفت قيمة Goodness of fit index (GFI) وهو مؤشر موائمة الجودة وقيمته (0.652)، وهي تقترب من قيمة الواحد الصحيح، وبلغ الجذر

التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي Root mean Square Error 0f Approximation (RMSEA) (0.000) ، وهي مساوية لقيمة الصفر، وهذا ما يعكس التحليل العاملي لتوكيدي Comfimatory Factor Analysis أي الموائمة التامة، فيما بلغ التأثير المباشر للاستثمار الاجتماعي على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية(0.544) ، وهو ما يشير إلى أن اللاستثمار في المجال الاجتماعي يؤثر على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بالاستثمار في مجال الحماية الاجتماعية من شأنه توليد تأثير على معدلات التنمية الاقتصادية بالارتفاع من وجهة نظر المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وهي نتيجة عملية تساهم في تحقيق بعض أهداف الدراسة.

الاستنتاج: وعلى ذلك نقبل بالفرضية الرئيسة للدراسة وهي " من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بمصر من وجهة نظر المستفيدين ببرامج الحماية الاجتماعية في مصر".

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لدور الاستثمار الاجتماعي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بمصر من وجهة نظر الاقتصاديين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في مصر.
- عدم وجود برنامج اجتماعي واحد يلبي كافة مطالب الحماية الاجتماعية، ولذلك يمكن تكوين حزمة من التدخلات كمزيج غير تام من الدعم لبرنامج الحماية المتكامل، وذلك يتفق ودراسة Burrow (2021) .
- يشتمل نظام الحماية الاجتماعية القائم في مصر على (دعم الغذاء، الأشغال العامة، الدعم النقدي، التغذية المدرسية، الرعاية الصحية لغير القادرين، دعم الطاقة الذي لا يصب في صالح الطبقات الفقيرة) وذلك طبقًا لآراء الاقتصاديين في الأسئلة المفتوحة، ويتفق ودراسة عبده العشري(٢٠١٩)
- رغم أن جميع برامج الحماية الاجتماعية في مصر لها نقاط قوتها وضعفها، يبقى برنامج دعم الغذاء الوسيلة الأكثر فعالية والأسهل لتحقيق أكبر قدر من التغطية. ويتفق ودراسة معتز يوسف (٢٠٢٠) .

- **يعد برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" الأفضل من حيث الاستهداف، ومن الممكن أن يتم توسيع نطاقه من خلال إعادة النظر في الحد الأدنى للاستحقاق وتمكين المواطنين الواقعين تحت خط الفقر من الاستفادة منه، وذلك طبقًا لآراء الاقتصاديين في الأسئلة المفتوحة، ويتفق ودراسة محمد أحمد عبد الرحيم(٢٠٢٢) .**
- **تحقيق التنمية المستدامة تغييرات جوهرية وهيكلية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، ويتفق ودراسة ميادة علي (٢٠٢٠) .**
- **تدفع تدابير السياسات الاجتماعية عجلة التنمية المستدامة قدمًا وتساهم فيها، ويتفق ودراسة أحمد عبد الحميد (٢٠١٩).**
- **إن إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتفق ودراسة منار محمود (٢٠٢١).**
- **شملت خطط للرعاية الاجتماعية الشاملة؛ شبكات الأمان الاجتماعية للأسر القريبة من حد الفقر، والأفراد من ضحايا النكبات وفاقدي الرعاية الأسرية. ويتفق ودراسة أسماء (٢٠٢٤).**
- **اعتمدت خطة الحماية الاجتماعية على عدة أسس هي (زيادة تطوير الخدمات والتشغيل، التوسع في برامج الحماية الطبقية التي تتميز بالكفاءات، التحرك من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية التحتية، زيادة مستوى الخدمات العامة.**
- **تبنت برامج الحماية الاجتماعية عدة سياسات أهمها؛ تفعيل دور الحماية في الصحة العامة، زيادة برامج الخدمات العامة، زيادة برامج الحماية الاجتماعية. ويتفق ودراسة أسماء (٢٠٢٤).**

ثامنًا: مناقشة توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- **ضرورة تحقيق الاستفادة القصوى من البرامج القائمة، رغم عدم توافر عنصر الاستهداف فيها بشكل كبير، وتظل هذه البرامج قابلة للتوسع والتعديل، مما يتيح الفرصة لتوفير الدعم اللازم للتنمية الاقتصادية.**
- **أن الأبعاد الرئيسة المكونة لبرامج احماية الاجتماعية يمكن أن تكون (برامج وآليات اقتصادية، برامج وآليات اجتماعية، برامج وآليات سياسية). ويتفق ودؤاسة ,Hemerijck) et al ,2023).**

- ضرورة التوسع في نطاق عمليات الإقراض لمؤسسات التمويل متناهي الصغر مع إعطاء الأولوية للمرأة المعيلة والأسر الأكثر احتياجًا. ويتفق ودؤاسة.....
- هناك حاجة إلى وضع تدخلات متكاملة ضمن حزمة للاستجابة بدرجات متفاوتة لمطالب الحماية الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية. ويتفق ودراسة Miar, et al, (2024) .
- ضرورة زيادة الدعم والتوسع فيه؛ بدلا من قَصْر الدعم على فئات بعينها مثل الأسر الفقيرة التي لديها أطفال، وكبار السن، وذوو الإعاقة.
- ضرورة زيادة الاهتمام برامج الأشغال العامة والتغذية المدرسية، حيث ثبت نجاح مثل هذه التدخلات في أوقات الأزمات، وذلك طبقًا لآراء الاقتصاديين في الأسئلة المفتوحة، ويتفق ودراسة Baldric Siregar (2019) .
- ضرورة إدماج الأهداف الخضراء وتدابير الحد من المخاطر البيئية في الأولويات الراهنة للسياسات الاجتماعية،، ويتفق ودراسة أماني صلاح وآخرين(٢٠٢٤).

ثامنًا: قائمة باللغة العربية:

أحمد عبد الحميد سليم (٢٠١٩) آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة للقيادات النسائية بمحافظة الفيوم، جامعة الفيوم: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مج(١٦)، ع(١٦)، ٢٤٩-٢٨٦.

أسماء مجدي علي حسين (٢٠٢٣) الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والسياسات ذات الحماية الاجتماعية، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات لاتخاذ فكرة، متاح عبر موقع https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8908 تم الاطلاع ٨ يناير ٢٠٢٤.

أماني صلاح المخزنجي؛ هبة الله سمير محمد(٢٠٢٤) الاقتصاد الأخضر كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط: كلية التجارة، مج(٥)، ع(١)، ج(٤)، ٦٢١-٦٥٩.

تقرير مؤتمر العمل الدولي (٢٠٢١) بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، الدورة (١٠٩)، التقرير الخامس، ١-٨٩.

خالد عبد الوهاب الباجوري (٢٠٢٠) محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري، جامعة سوهاج: كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مح٣٤، ع١.

خالد، عمر؛ السيد، عطية عبد الواحد؛ نهي ، سمير دنيا؛ ماجد، محمد يسري الخربوطلي (٢٠٢٤) مدى مساهمة سياسات الإنفاق العام الاستثماري وبرامج الحماية الاجتماعية في استهداف الفقر كأحد قضايا الأمن القومي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، جامعة عين شمس، مجلة العلوم البيئية، مج (٥٣)، (٣)، ٧١٩-٧٤٥.

عبده العشري (٢٠١٩) سياسات الحماية الاجتماعية في ضوء الوثائق الدولية والتشريع المصري، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، دورية الدراسات في حقوق الإنسان، ع(٣)، ١-١٤.

عدنان مناتي صالح (٢٠١٣) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية التجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع(٤)، ٣٥٧-٣٧٨.

على عبد الرسول شحاته؛ السيد عطية عبد الواحد؛ محمود أحمد حويحي (٢٠٢١) دور سياسات الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة دراسة تطبيقية على قطاع الصحة في مصر، جامعة عين شمس: مجلة العلوم البيئية، مج(٥٠)، ع(١٢)، ج(٣) علوم اقتصادية وقانونية، ١-٢٧.

فاطمة الزهراء نسيسة؛ هشام بن مختاري (٢٠١٨) الاستثمار والجودة في التعليم العالي ودوره في دفع عجلة التنمية: المعاهد الخاصـــة في الجزائر أنموذجا، مجلة الدراســـات الاجتماعية، مج(٢)، ع(٢)، ٢٣-٣٦.

كلثوم الحمزاوي (٢٠١٦) مناخ الأعمال وروح المبادرة والاســتدامة المالية والاشــتمال المالي من أجل تحقيق النمو الاحتوائي والاســتقرار الاجتماعي، الجمهورية التونســية: متاح عبر موقع https://ewsdata.rightsindevelopment.org/files/documents/11/WB-P15811 1_Kfh M7wm.pdf تم الاطلاع ١٢أبريل ٢٠٢٤.

محمد أحمد عبد الرحيم (٢٠٢٢) الحماية الاجتماعية ومعالجة إشـــكاليات الأســـرة، جامعة بني سويف: مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية مج(٢)، ع(١)، ٣٩-٨٠.

محمد أحمد مطر (٢٠٢٢) تقييم دور الاســتثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصــادي في مصـــر خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية، مج(٢٣)، ع(٤)، ٩٩-١٢٠.

مدحت كاظم قريشـي (٢٠٠٧) التنمية الاقتصـادية، نظريات وسـياسـات وموضـوعات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ص ١٢٤-١٢٥.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٧)، برنامج الحماية الاجتماعية في مصر، متاح عبر موقع https://acpss.ahram.org.eg/News/16389.aspx تم الاطلاع ١٠ مارس ٢٠٢٤.

معتز يوســـف أحمد أبو عاقلة (٢٠٢٠) دور الاســـتثمار في تحقيق التنمية الاقتصـــادية والنمو للدول، الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع(٤٧)، ١٤١-١٥٦.

منار محمود راشــد (٢٠٢١) ســياســة الحماية الاجتماعية في مصــر بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع(٦)، ٥٧-٧٧.

منال محمد عفان (٢٠٢١) أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر :دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢ ع٤.

ميادة علي حسـن المرسـي (٢٠٢٠) انعكاسـات الاسـتثمار في الصـحة على التنمية الاقتصـادية: دراســة تطبيقية على مصــر، مجلة البحوث القانونية والاقتصــادية (المنصــورة)، مج(١١) ع(٧٥)، ٧٢٩-٧٩٩.

نعيمة ناصـــر أحمد (٢٠٢٢) برامج الحماية الاجتماعية في مصـــر والوطن العربي، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، مج(٢٢)، ع(١)، ٥٥-٦٩.

هواري غياث خليل (غير مبين سنة النشر) نظرة على الاستثمار الاجتماعي، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، ع (١٥). متاح عبر موقع https://innovationhub.social/articles/impact15_01 تم الاطلاع ٢مارس ٢٠٢٤.

المراجع باللغة الأجنبية:

Anton, Hemerijck; Stefano Ronchi; dIlze Plavgo (2023)Social investment as a conceptual framework for analyzing well-being returns and reforms in 21st century welfare states, Socio-Economic Review, 21(1), 479–500, Available at: https://doi.org/10.1093/ser/mwac035, Accessed: 30 March, 2024.

Baldric Siregar (2019) Direct and indirect effects of investment on community welfare. Investment Management and Financial Innovations, 16(3), 206-216. Available at: doi:10.21511/imfi. 16 (3) 2019.19. Accessed: 1 Aprel, 2024.

Bierbaum, Mira; Schmitt, Valérie (2022)Investing more in universal social protection, international labour organization, ILO Working Paper 44, 1-42, Available at: https://www.social-protection.org/gimi/Media.action;jsessionid=ob4j-5i7MONsWfovwt ATMdnpe7rHJpPEGOEz1ptckee jYFXRN9rz!564604361?id=18707, Accessed: 30 October, 2024.

Burrow[1], Sharan (2021) Investments in social protection and their impacts on economic growth: A New Social Contract for Recovery and Resilience, 1-33, Available at: https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/investments in_social_protection_ and_their_ impacts_on_economic_growth.pdf, Accessed:13 August, 2024.

Hemerijck, Anton; Ronchi, Stefano; Plavgo, Ilze (2023) Social investment as a conceptual framework for Analysing well-being returns and reforms in 21st century welfare states, Socio-Economic Review, 21(1), 479–500.

International Labor Organization Report (2021) Building the future of social protection for a people-centred world of work, International Labor Conference 109th session, fifth report, Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_780953.pdf, Accessed: 2 January, 2024.

[1] تم إجراء هذه الدراسة بواسطة Development Pathways نيابة عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بدعم مالي مقدم من مؤسسة فريدريش إيبرت ومكتب أنشطة العمال التابع لمنظمة العمل الدولية (ACTRAV).

Miar, Miar; Rizania, Ahmad; Pardede, Rusti L; Basrowi, Basrowi (2024) Analysis of the effects of capital expenditure and supply chain on economic growth and their implications on the community welfare of districts and cities in central Kalimantan province, Research Gate,12 (2) 489-504, Available at: https://www.growingscience .com/uscm/ Vol12/uscm_2023_160.pdf, Accessed: 5 January, 2024.

OECD Development Centre (2019) Can Social Protection Be an Engine for Inclusive Growth? Development Centre Studies, Available at: https://doi.org/10.1787/9d95 b5d0-en, Accessed: 30 October, 2024.

Qin, Duo; Cagas, Marie Anne; Quising, Pilipinas; He, Xin-Hua (2006) How much does investment drive economic growth in China? Journal of Policy Modeling, 27(7), 751–774.

Trelstad, Brian,(2016), Impact Investing: A Brief History: Capitalism & Society, 11(2), Available at: https://ssrn.com/abstract=2886088, Accessed:30 January, 2024.

Tursunalievich, Abdulxakimov Zuhrali; Alojonovich, Rashidov Rakhmatillo; Ogli, Abdumutalliev Abdulaxad Abdusamad (2021) The role of investment in economic development, TRANS Asian Journal of Marketing & Management Research, 10(5), 60-65.

ملحق (١) قائمة استبانة موجهة إلى المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى

المحور الأول: عبارات خاصة بآليات برامج الحماية الاجتماعية ودعم المستفيدين ببرامج (حياة كريمة، وتكافل وكرامة، منحه العماله الغير منتظمة)، والتي تشمل الآليات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية). بين رأيك:

م	معايير القياس	درجة الموافقة / المعايير / الممارسة				
		م تماما	موافق	محايد	ع موافق	ع موافق تماما
	البرامج والآليات الاقتصادية:					
١	توفر برامج الحماية الاجتماعية مشروعات اقتصادية للأفراد والأسر الأكثر احتياجًا.	٥	٤	٣	٢	١
٢	وجود دور للمؤسسات الدينية (المسجد ـ الكنيسة) في التوعية لأهمية دور البرامج الاجتماعية في دعم الفرد والأسر.	٥	٤	٣	٢	١
٣	تستخدم برامج الحماية الاجتماعية الموارد الطبيعية والبشرية في دعم المشروعات الصغيرة.	٥	٤	٣	٢	١
٤	لا تحتاج عمليات الاقتراض للمشروعات التي ترعاها برامج الحماية الاجتماعية ضمانات كبيرة.	٥	٤	٣	٢	١
٥	توفر برامج الحماية الاجتماعية مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	٥	٤	٣	٢	١
٦	توجد ندوات أو رسائل توعوية تسخدمها برامج الحماية الاجتماعية لرفع مستوى معيشة الأسرة.	٥	٤	٣	٢	١
٧	توجود ببرامج الحماية الاجتماعية إجراءات لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة.	٥	٤	٣	٢	١
٨	وجود برامج اقتصادية لاستثمار طاقات الشباب والعمالة الموجهة لسوق العمل.	٥	٤	٣	٢	١
٩	توجد ببرامج الحماية الاجتماعية إجراءات لتمكين المرأة المعيلة.	٥	٤	٣	٢	١
١٠	تقدم برامج الحماية الاجتماعية دراسات جدوى للمشروعات المقدمة للمستفيدين من الدعم.	٥	٤	٣	٢	١
	الآليات الاجتماعية.					
١١	تستخدم برامج الحماية الاجتماعية برامج تدريبية للمستفيدين من البرنامج.	٥	٤	٣	٢	١
١٢	توفر برامج الحماية الاجتماعية فرص عمل للحد من البطالة.	٥	٤	٣	٢	١
١٣	تستعين برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية أو جمعيات ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة.	٥	٤	٣	٢	١
١٤	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لتنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية.	٥	٤	٣	٢	١
١٥	وجود دور لرجال الأعمال ببرامج الحماية الاجتماعية في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	٥	٤	٣	٢	١
١٦	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لمشاكل الأسرة الاجتماعية.	٥	٤	٣	٢	١
١٧	توفر برامج الحماية الاجتماعية دعم لأسعار الأغذية المقدمة للأسر والمستهلكين ذوى العوز.	٥	٤	٣	٢	١
١٨	توفر برامج الحماية الاجتماعية ندوات أو رسائل توعوية لدعم للمشروعات الصغيرة بإجراءات السلامة والصحة المهنية.	٥	٤	٣	٢	١
١٩	وجود مشاركة مجتمعية للمجتمع ببرامج الحماية الاجتماعية المدني في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	٥	٤	٣	٢	١
٢٠	وجود تنسيق بين مبادرات برامج الحماية الاجتماعية لتفعيل دور التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة من تلك المبادرات.	٥	٤	٣	٢	١
	الآليات السياسية.					
٢١	يوجد دور للأحزاب السياسية في تقديم الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٢	توجد تشريعات وقوانين تدعم برامج الحماية الاجتماعية للمرأة غير العاملة والمعيلة.	٥	٤	٣	٢	١
٢٣	تقوم الدولة بتوحيد منظومة الدعم النقدي المقدم للمستفيدين من البرامج الاجتماعية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٤	تقوم الدولة بربط الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية بمستوى تعليم الأبناء وحالتهم الأمنية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٥	توجد تشريعات وقوانين تدعم برامج الحماية الاجتماعية لدعم الأطفال مهجوري العائل.	٥	٤	٣	٢	١
٢٦	توجد برامج أومبادرات لتفعيل دور تشريعات الحد من عمل الأطفال في سن مبكر.	٥	٤	٣	٢	١
٢٧	تستحدث الدولة بصفة مستمرة فئات مسحقة للدعم برامج الحماية الاجتماعية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٨	تقوم الدولة بوضع خطط وبرامج للتنمية لرفع معدلات نمو الحياة الاقتصادية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٩	تقوم الدولة بصفة مستمرة بمراجعة قاعدة البيانات العامة لإضافة الفئات الأكثر احتياجًا.	٥	٤	٣	٢	١
٣٠	تقوم الدولة بصفة مستمرة بإعادة صياغة شروط الفئات المستحقة للدعم.	٥	٤	٣	٢	١

المحور الثاني: ما هي الاقتراحات والمعوقات الخاصة بعمليات تحسين دور عمليات الاستثمار بالحماية الاجتماعية ودعم المستفيدين ببرامج حياة كريمة، وتكافل وكرامة، منحه العماله الغير منتظمه من وجهة نظرك؟

الاقتراحات: .....

المعوقات: .....

المحور الثالث: البيانات الشخصية والوظيفية (البيانات الديموغرافية)

ملحق (٢) قائمة استبانة موجهة إلى الاقتصاديين والقيادات التي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية بمحافظات القاهرة الكبرى

المحور الأول: عبارات خاصة بآليات برامج الحماية الاجتماعية والتي تشمل الآليات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية). بين رأيك بوضع علامة أمام العبارات التالية:

م	معايير القياس	درجة الموافقة / المعايير / الممارسة				
		م تماما	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق تماما
البرامج والآليات الاقتصادية:						
١	تتوافر مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	٥	٤	٣	٢	١
٢	تتوفر برنامج وآليات اقتصادية للحماية الاجتماعية للأسر المنتجة.	٥	٤	٣	٢	١
٣	الضمانات المطلوبة للاقتراض تسهل من تنفيذ عمليات الاقتراض.	٥	٤	٣	٢	١
٤	وجود برامج للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.	٥	٤	٣	٢	١
٥	تتوفر برنامج وآليات اقتصادية للحماية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجًا.	٥	٤	٣	٢	١
٦	وجود دور للمؤسسات الدينية في التوعية لأهمية الدور الاقتصادي للفرد والأسر.	٥	٤	٣	٢	١
٧	وجود إجراءات لتوسيع مجالات التبادل التجارية مع الدول الأخرى.	٥	٤	٣	٢	١
٨	وجود برامج لتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.	٥	٤	٣	٢	١
٩	وجود برامج اقتصادية لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة.	٥	٤	٣	٢	١
١٠	وجود برامج للتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.	٥	٤	٣	٢	١
الآليات الاجتماعية.						
١١	وجود دور للمؤسسات الدينية في التوعية لأهمية الدور الاجتماعي للأسر.	٥	٤	٣	٢	١
١٢	وجود صناديق للدعم والمساعدات النقدية والعينية للمشرعات الاجتماعية المنتجة.	٥	٤	٣	٢	١
١٣	وجود برامج توعوية لتنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية.	٥	٤	٣	٢	١
١٤	وجود بؤامج تدريبية للعمالة فنية المدربة.	٥	٤	٣	٢	١
١٥	تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات والتخصصات للحد من البطالة.	٥	٤	٣	٢	١
١٦	الاستعانة بالجمعيات الأهلية وجمعيات ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة.	٥	٤	٣	٢	١
١٧	وجود برامج توعوية لتنظيم الأسرة للحد من الطلاق.	٥	٤	٣	٢	١
١٨	وجود تنسيق بين المبادرات المختلفة (حياة كريمة، الاجتماعية) لتفعيل دور التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة من تلك المبادرات.	٥	٤	٣	٢	١
١٩	وجود برامج اقتصادية لاستثمار طاقات الشباب والعمالة الموجهة لسوق العمل.	٥	٤	٣	٢	١
٢٠	وجود مشاركة مجتمعية للمجتمع المدني في دعم المشروعات الاجتماعية المنتجة.	٥	٤	٣	٢	١
الآليات السياسية.						
٢١	وجود دور للمؤسسات الدينية في دعم الأسر الأكثر احتياجًا.	٥	٤	٣	٢	١
٢٢	وجود دعم للمشروعات المنتجة الصغيرة من خلال إنشاء معارض تسويقية لمنتجاتها.	٥	٤	٣	٢	١
٢٣	فتح أسواق محلية وإقليمية ودولية لدعم منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	٥	٤	٣	٢	١
٢٤	وجود تشريعات وقوانين لدعم برامج الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة والمعيلة.	٥	٤	٣	٢	١
٢٥	معالجة الفساد الإداري بتطوير القوانين والتشريعات.	٥	٤	٣	٢	١
٢٦	وجود برامج أومبادرات لتفعيل دور تشريعات الحد من عمل الأطفال في سن مبكر.	٥	٤	٣	٢	١
٢٧	وجود استراتيجيات وخطط وبرامج تنموية معلنة لرفع معدلات النمو الاقتصادية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٨	دعم أساسيات البنية التحتية للأنشطة المجتمعية التي تسهم في التنمية الاجتماعية.	٥	٤	٣	٢	١
٢٩	قبل وضع القوانين يتم حوار مجتمعي حول الرؤاى الخاصة بقواعد تنفيذ الدعم ومستحقيه	٥	٤	٣	٢	١
٣٠	وجود تشريعات وقوانين لدعم برامج الحماية الاجتماعية للطفل.	٥	٤	٣	٢	١

المحور الثاني: ما هي الاقتراحات والمعوقات الخاصة بعمليات تحسين دور عمليات الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من وجهة نظرك؟

الاقتراحات: .....

المعوقات: .....

المحور الثالث: البيانات الشخصية والوظيفية (البيانات الديموغرافية)